

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت



كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي بعنوان:

تقييم الاستدامة المالية في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2019

إشراف الدكتور:

*د.مختار بولعباس

إعداد الطلبة:

* بوركبة بشرى.

* بوهادي خيرة.

لجنة المناقشة:

رئيسا (ة)

مناقشا

مناقشا

● د. ساجي فاطيمة

● د. عمران بن عيسى

● د. شداد محمد

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وعرفان

ها قد وصلت رحلتنا الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة
وها نحن ذا نختم بحث تخرجنا بكل همة ونشاط، رغم كل المعوقات و الصعاب، ممتنين
لكل من كان له فضل في مسيرتنا وساعدنا ولو باليسير .
وإنه لمن دواعي سرورنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى:
الدكتور بولعباس مختار الذي أشرف على بحثنا ولم يتفانى في تقديم النصح والتوجيه.
كما نتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء اللجنة الكرام.
ولا يفوتني أن اتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم و ساند في إتمام وإنجاح هذه الدراسة
للجميع منا خالص الشكر والتقدير .

إهداء

إلى من وضع الله عزّ وجلّ الجنة تحت قدميها ووقّرها في كتابه العزيز أمّي الحبيبة
إلى صاحب القلب الطيب والأفعال الحسنة، فقد كان له فضل في بلوغي التعليم العالي
والذي الحبيب أطال الله في عمره
إلى إخوتي وأصدقائي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات، إلى جميع أساتذتي
الكرام في كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ممّن لم يتوانوا في مدّ يد العون
لي

داعية المولى عزّ وجلّ أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالنعم والخيرات.

بوركة بشرى

إهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم و المعرفة, اعظم رجل في الكون : أبي العزيز .

إلى من سهرت الليالي تنير دربي و تشاركني أفراحي و أحزاني : أمي الغالية.

إلى أجمل أخوات الدنيا : (فاطمة, نعيمة, صارة, جهاد, نور الهدى , خديجة, هبة الرحمان).

إلى قرّة عيني اخي العزيز الغالي: أحمد.

إلى براعم العائلة : ريان, رانيا, آدم, أسيل.

إلى صديقاتي العزيزات : منى, بشرى, شروق.

إهداء خاص إلى ابن عمتي العزيز الدكتور: بوهادي محمد امين.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

بوهادي خيرة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	

الفصل الأول: مدخل للاستدامة المالية

تمهيد.....	06
1-1 مفهوم الاستدامة المالية	06
2-1 مؤشرات الاستدامة المالية.....	07
1-2-1 مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث.....	08
2-2-1 مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث.....	10
3-1 أبعاد الاستدامة المالية.....	15
4-1 الاستدامة المالية ومبدأ تحقيق الرفاه الإجتماعي.....	16
5-1 الاستدامة المالية الاقتصادية.....	16
خلاصة الفصل الأول.....	18

الفصل الثاني: النفقات والإيرادات العامة

تمهيد.....	20
1-النفقات العامة.....	20
1-1 تعريف النفقات.....	20
2-1 أركان النفقات العامة.....	20

21.....	3-1 تقسيم النفقات العامة.....
25.....	4-1 أسباب نمو وتزايد النفقات.....
26.....	2- الإيرادات العامة.....
27.....	1-2 تعريف الإيرادات العامة.....
27.....	2-2 تقسيمات الإيرادات العامة.....
29.....	3- عجز الموازنة العامة.....
30.....	1-3 مفهوم عجز الموازنة العامة.....
30.....	2-3 أنواع عجز الموازنة.....
31.....	3-3 أسباب عجز الموازنة.....
33.....	4-3 معالجة عجز الموازنة.....
34.....	4- الدين العام.....
34.....	1-4 مفهوم الدين العام.....
35.....	2-4 خصائص الدين العام.....
36.....	3-4 أنواع وتقسيمات الدين العام.....
38.....	4-4 الآثار الاقتصادية للدين العام.....
40.....	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

42.....	تمهيد.....
42.....	1- تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر (1990-2019).....
42.....	1-1 تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2019).....
44.....	2-1 تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2019).....
47.....	3-1 تحليل تطور رصيد الميزانية في الجزائر (1990-2019).....

49.....	2- الأدوات والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة.....
49.....	1-2 السلاسل الزمنية.....
50.....	2-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....
51.....	3-2 اختبار التكامل المشترك.....
54.....	4-2 نموذج الانحدار الذاتي VAR.....
55.....	3- دراسة قياسية باستخدام برنامج Eviews.....
55.....	1-3 دراسة استقرارية المتغيرات.....
56.....	2-3 دراسة السببية بين المتغيرات.....
58.....	3-3 اختبار التكامل المشترك.....
61.....	خلاصة الفصل الثالث.....
63.....	خاتمة.....
66.....	قائمة المصادر المراجع.....

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
الفصل الأول		
10	مقارنة مستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون وصندوق النقد الدولي	01
14	مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث	02
17	المقارنة بين خصائص الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية	03
الفصل الثالث		
56	اختبار جذر الوحدة	04
57	اختبار السببية لقرانجر	05
57	اختبار درجة التأخير	06
58	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون	07
59	تقدير العلاقة طويلة الأجل	08
60	تقدير العلاقة قصيرة الأجل	09

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
الفصل الأول		
16	أبعاد الاستدامة المالية	01
الفصل الثاني		
29	أهم مصادر الإيرادات العامة	02
الفصل الثالث		
43	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999	03
44	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2019	04
45	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999	05
46	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2019	06
48	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-1999	07
49	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2019	08
59	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	09

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، ويُعالج هذا البحث قضية جوهرية في السياسة المالية وهي قضية الاستدامة المالية، مع التركيز على أبعادها وأهم مؤشراتها التي تتمثل في مؤشرات ما بعد الحدوث ex.post ومؤشرات ما قبل الحدوث ex.ante والتي يمكن الاعتماد عليها لتبني إجراءات تجنب مالية الدولة الوقوع في العجز المالي مستقبلاً، كما يهدف البحث إلى تحليل وقياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري ومدى الترابط بينهما باستخدام الأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك وسببية غرانجر... وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الدين العام، النفقات العامة، الإيرادات العامة، العجز المواني، الموازنة العامة.

Summary

The relation between fiscal policy and economic growth is considered as one of the topics of wide concern in financial and economic studies, and This research addresses a fundamental issue in fiscal policy, which is the the financial sustainability, with a focus on its dimensions and the most important indicators represented in the post-event indicators(ex-post) and pre-post indicators(ex-ante), Which can be relied upon to make the Procedures to avoid falling into a fiscal deficit in the future. The research also aims to analyze and measure the relation between public expenditures and public revenues in the Algerian economy and the extent of their correlation using modern standard methods in analyzing time series from the unit root test, cointegration test and the Granger causality test... and others.

Key words: financial sustainability, public debt, public expenditures, public revenues, budget deficit, public budget

مقدمة عامة

لقد أصبح مصطلح الاستدامة يتداول في مختلف المجالات، إلا أنه يلاحظ أن اعتماده وتطبيقه يختلف من وسط إلى آخر ومن بلد إلى آخر، حيث أن لكل منها معايير تحليل خاصة بها بحيث يحل كل وسط المفهوم وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به، كما أن مصطلح الاستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله، فمنهم من يرى أن الاستدامة هي الاهتمام بالجانب البيئي وحماية البيئة، وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، يراها البعض أنها الاهتمام بالمجالات الاقتصادية، فالاستدامة إذن هي مجال للتنمية المستدامة أي محاولة تحقيق التنمية بأبعادها الثلاث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي¹.

وتسعى الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية العجز المالي وبشروط ميسرة، ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها.

حيث تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواءً بزيادة الإيرادات أو خفض النفقات، ويلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدول توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات، أو رفع معدلات الإيرادات الحالية، حيث يقود عجز الدول عن توفير التمويل اللازم لأنشطتها إلى تراجع عدد ومستويات الخدمات العامة، والرعاية الاجتماعية، وحجم الدعم المقدم لمواطنيها.

فالاستدامة المالية مرتبطة بمبدأ الرفاهية الاجتماعية، حيث أن عدم الاستدامة المالية سيضعف قدرة الدول على تقديم الخدمات العامة في المستقبل، فمثلا تتفق دول إفريقيا على تسديد خدمة ديونها أربعة أضعاف ما تنفقه على الصحة والتعليم، هذا التراجع في الخدمات والمنافع الحكومية أدى في النهاية إلى تشنجات اضطرابات سياسية واجتماعية هددت استقرار هذه الدول².

¹ العايب عبد الرحمان و بن عبد الله أسماء، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص 1.

² فتحي خن، استراتيجيات ادارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الشعبة العلوم الاقتصادية تخصص ادارة اعمال و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018، ص 1.

وبناء على هذا تبرز معالم إشكالية البحث في التساؤل التالي:

الإشكالية :

ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية في ظل تطور الإيرادات والنفقات العامة ؟

ومن هنا تتفرع الأسئلة التالية :

- أ- ما هو مضمون الاستدامة المالية؟ وإلى ماذا تهدف؟
- ب- ما هو مقدار تأثير كل من النفقات والإيرادات في الموازنة العامة؟
- ت- ما هي أسباب حدوث عجز الموازنة العامة وما طرق تمويله؟
- ث- هل اللجوء إلى الديون العامة له تأثير على الاقتصاد في المستقبل؟

1- فرضيات الدراسة :

من أجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- أ- تتجسد الاستدامة المالية وتهدف لعدم تحميل الأجيال المستقبلية من دافعي الضرائب أعباء مالية لا يمكن تحملها ناتجة عن أعباء النفقات على الأجيال الحالية.
- ب- التطور و النمو المفرط للنفقات العامة بالنسبة إلى الإيرادات هو من أسباب العجز في الموازنة العامة.
- ت- تشكل الديون العامة عبء على الاقتصاد.

2-أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى:

- أ- معرفة الأسس النظرية للاستدامة المالية، التطرق عن مؤشرات وأبعادها.
- ب- إبراز دور الإيرادات والنفقات في تحقيق الموازنة العامة.
- ت- إلقاء الضوء على الموازنة العامة.
- ث- الإحاطة بمفهوم عجز الموازنة، أسبابه، كيفية تمويله.
- ج- بيان مدى أهمية الدين في تمويل العجز الموازني.
- ح- دراسة هيكل الدين، والآثار المترتبة عنه.

3- أهمية موضوع الدراسة : تتبع أهمية الدراسة طبيعة الموضوع الذي تعالجه حيث تطور مفهوم الاستدامة المالية باعتبارها أحد مقومات الاستقلال و سياسة الاستدامة المالية لا بد أن تُصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها التي يعتبر العجز المالي السبب الرئيسي وراءها، وإظهار دور و مكانة الدين العام في علاج عجز الموازنة بالتأثير على الإيرادات العامة والنفقات

العامة المتزايدة، ودوره في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة باعتبار أن هذا العجز يؤثر على الوضعية الاقتصادية العامة للدولة.

4. أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع:

إن الواقع الذي نعيشه يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن وجود الدين العام أصبح واقعا، وأن على كل الدول أن تتعامل مع ذلك، حيث يشتمل الموضوع على الدين العام من جهة، وعلاقته بعلاج العجز في الموازنة العامة، وتحقيق هدف الاستدامة والذي يعتبر موضوع الساعة من جهة أخرى، وكذا اهتمام الباحثين بالقضايا المالية الدولية، وبدراسة الاستدامة من جانب مالي، باعتباره من أهم الجوانب التي تشكل البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة.

5. حدود البحث :

❖ يتسع النطاق المكاني للبحث إلى دراسة حالة الجزائر من خلال عدة معايير قائمة على حساب مجموعة من المؤشرات، والتي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب: قوة الهيكل المالي للدولة، وديناميكية إيراداتها العامة، وهيكل دينها العام.

❖ أما عن النطاق الزمني للدراسة، فسيتم تقييم مدى تحقق الاستدامة المالية

6. المنهج المتبع :

من أجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي المنهج التحليلي والمنهج المقارن، إذ نقوم بتتبع الاستدامة المالية وعجز الموازنة بالإضافة إلى الدين العام، ثم بعد ذلك نقوم بعرض المعطيات وتحليلها لنصل إلى جملة من الاستنتاجات.

7. صعوبات الدراسة :

لا يخلوا أي عمل بحثي من بعض العراقيل والصعوبات التي تواجه الباحث لكن لا تثنيه عن إتمام بحثه والتي نوجزها في ما يلي:

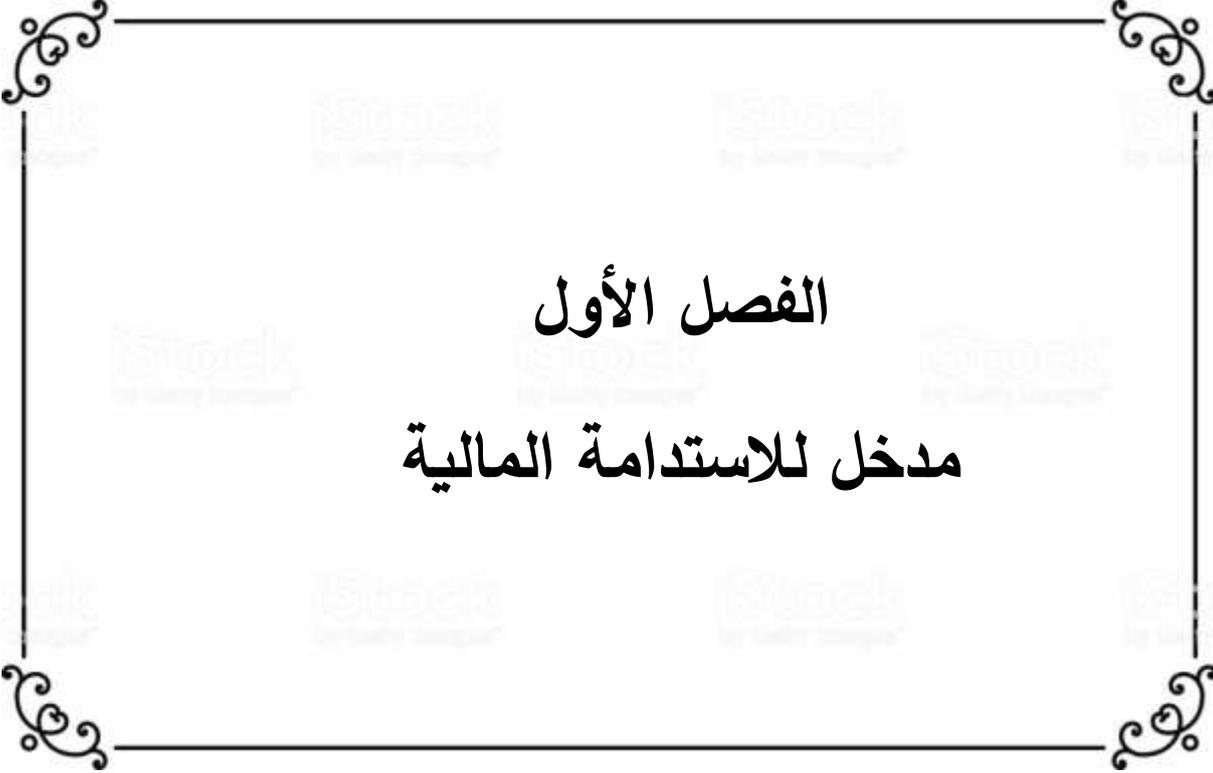
❖ قلة وجود مراجع باللغة العربية في موضوع الاستدامة المالية، واستخدام أكثر من 60 % من المراجع باللغة الإنجليزية وذلك من خلال عملية الترجمة.

❖ كذلك جائحة كورونا (كوفيد 19) عطلت عملنا حيث لم نكن احرار في التنقل و جمع المعلومات.

9. هيكل الدراسة :

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول متكاملة والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

- ❖ الفصل الأول كان كمدخل للاستدامة المالية و قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث و هي:
 - ✓ المبحث الأول :مفهوم الاستدامة المالية ومؤشراتها وأبعادها.
 - ✓ المبحث الثاني تعرضنا فيه إلى الاستدامة المالية ودورها في تحقيق الرفاه الاجتماعي
 - ✓ المبحث الثالث مخصص للاستدامة المالية الاقتصادية.
- ❖ الفصل الثاني يتحدث عن النفقات والارادات و هو ايضا مقسم الى مباحث و هي :
 - ✓ المبحث الأول : النفقات و الارادات العامة
 - ✓ المبحث الثاني :عجز الموازنة العامة
 - ✓ المبحث الثالث :الدين العام
- ❖ الفصل الثالث هو عبارة عن دراسة تطبيقية و تنقسم إلى:
 - ✓ المبحث الأول : تحليل احصائي
 - ✓ المبحث الثاني : الأدوات والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة
 - ✓ المبحث الثالث : دراسة قياسية



الفصل الأول
مدخل للاستدامة المالية

تمهيد:

تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، وقد أصبح تحقيقها يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة، خاصة في الاقتصاديات النامية، لاسيما الربعية منها التي تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل محدّدة في تمويل برامجها التنموية. وتصنّف الجزائر ضمن هذه الدول حيث يحظى فيها النفط بمكانة هامة، كما يعتبر موردا رئيسيا في تمويل موازنة الدولة. وعليه فالاستدامة المالية هنا تقوم على رصد فترات تعرّض السوق للصدمات والأزمات والتذبذبات كونها تؤثر على التزاماتها وأساليب إنفاقها، وذلك من خلال البحث في مؤشرات الاستدامة المالية التي أضحت من أهمّ مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، ومتانة وفعالية السياسة المالية المتبعة من جهة أخرى¹.

1-1 مفهوم الاستدامة المالية:

الاستدامة هو مفهوم اقترن في اغلب الابحاث بموضوع التنمية المستدامة اين تم تناولها بشكل واسع بداية من عام 1978 و ذلك مع صدور تقرير لجنة (Brundtland) والمتضمن تعريف التنمية المستدامة التي تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم اين تم التركيز على ابعاد التنمية الثلاث: البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البيئي

أما في الجانب المالي فظهور مفهوم الاستدامة المالية كان من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، اين رافق ذلك اختلالات شديدة في الاوضاع المالية في العديد من دول العالم، اما حليا ففي ظل الاضطرابات التي اصابته الانظمة المالية الدولية بعد الازمة المالية العالمية 2008، وازمات الديون السيادية المختلفة، اكتسب مفهوم الاستدامة المالية اكثر اهمية وبروزا كأحد اهم القضايا الاقتصادية الرئيسية خاصة بالنظر للتحديات التي تواجهها مختلف الدول نتيجة تصاعد مختلف مستويات العجز المنشئ للدين الناتج عن الافراط في الانفاق العمومي، الامر الذي يمس بمستوى رفاهية الاجيال القادمة ويحملهم اعباء مالية ناتجة عن قرارات ولم يشاركوا في اتخاذها ولم يستفيدوا منها.

إن للاستدامة المالية مفاهيم متعددة بعضها استند الى ربط² الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على تغيير سياساتها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على الوفاء بديونها في اطار تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وبهذا المفهوم تحليل الاستدامة المالية يصبح اكثر اتساعا اذ يمكن مناقشة اثار

1 Ben daass zohir ,rakoub narimen ,les cahiers du cread ,Algerie ,n 2,2018 ,p 110.

التعديلات على السياسات المالية والنقدية اللازمة لتجنب عدم القدرة على الوفاء بالديون، وهناك تعريفات للاستدامة المالية تقدم تحليلاً أكثر دقة فميّزت بين¹ :

- المقدرة على تسديد الديون (Solvency) أي ان الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها والتزاماتها المالية دون الحاجة إلى إعادة جدولتها أو تراكم المتأخرات.

- الاستدامة (sustainability) تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفاً في افق زمني محدد.

- ويُعرّف صندوق النقد الدولي : مفهوم الاستدامة المالية "بأنه الوضع الذي يستطيع المقترض من ان يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة الى احداث تغيير جوهري في النفقات و الإيرادات العامة مستقبلاً." أي ان الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب اولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من اجل تمويل اعباء مديونيتها.
- أما تعريف الاستدامة المالية من منظور الدول المصدرة للنفط : هو "قدرة الحكومة على ضمان نفس القدر من الخدمات العامة، أو توفير نفس مستوى الإنفاق العام الحالي، في فترة ما بعد نضوب النفط، دون اللجوء إلى التمويل بالعجز للإنفاق العام"². وقد فرّقوا بين الاستدامة المالية و العدالة بين الأجيال، فإذا قامت الحكومة بتعويض الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، تضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال³.

1-2 مؤشرات الاستدامة المالية:

نتيجة الأزمات النقدية التي أصابت بعض الاقتصادات للأسواق النامية في التسعينات أصبح دراسة و تحليل قابلية القطاع المالي للتأثر و علاقتها مع الدين موضوعاً رئيسياً لجدول أعمال السياسة الاقتصادية. أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً بعيد المدى لاكتشاف قابلية دولة أو عدم قابليتها للتأثر بالأزمات، كما أن توفر المعلومات المناسبة والمفصلة المتعلقة بالاحتياطيات الدولية والدين الخارجي وتدفع رؤوس المال يزيدان من القدرة على اكتشاف قابليتها للتأثر ويتحان وقتاً كافياً للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية لكي يتمكنوا من اتخاذ التدابير الإصلاحية و في نفس الوقت يدور الحديث حول تحسين القدرة على تحليل المعلومات الأساسية عن طريق تحديد القيم الحرجة لبعض المؤشرات و اجراء اختبارات الشد ام تطبيق نماذج أنظمة الانذار المبكر .

¹ احمد قباجة، موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012، ص11.

² Sturm.M, Gurtner.F, Gonzalez.J, Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues (Occasional paper series 204), Frankfurt/Main: ECB.2009.P: 18.

³ kenan aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University , 2015, pp 114-121.

تعتبر مؤشرات الدين العام أول معلومات متعلقة بالاستدامة. فهي مؤشرات ما بعد الحدوث (ex-post) أي تقدم لنا الوقائع التي تم التأكيد عليها و بالعكس توجد مؤشرات ما قبل الحدوث (ex-ante) فتقدم لنا المعلومات عن مدى التعديل المالي .

هناك مجموعة من مؤشرات الاستدامة المالية و أهمها :

1-2-1. مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث :

أ. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي : من المعتاد ان نلاحظ في المنشورات المتخصصة ان المؤشر الأكثر استعمالاً هو تطور مؤشر نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي و يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح. ويُعتبر أهمّ المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يُظهر قدرة الحكومة على السداد كما أنها تدلّ على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.¹

ب. مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية : يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد. ويُظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين. وقد يؤدي التناصب الثابت بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة، فتعكس هذه النسبة ضخامة القطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل.²

ج. مؤشر خدمة الدين | إيرادات الميزانية المحلية : يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية.³

د. مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية : يقيس التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.

هـ. مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي : يدلّ هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضاً كإمكانات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات غير المنتجة.

و. مؤشر الفوائد / دخل الموازنة المحلية : يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في اطار تحصيل الدخل في دولة تستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات غير المنتجة ويحاول

¹ Blanchard, olivier, «Suggestions for a new set of fiscal indicators. », OECD working paper, 1999, No.79.

² smriti chand. Op .cit. In link :<http://www.yourarticlelibrary.com/debts/following-ratios-may-be-estimated-instudying-the-burden-of-public-debt/26318/>

³ international organization of supreme audit institutions, Debt indicators, INTOSAI conference20, Johannesburg, P :09.

الاقتصاديون إيجاد علاقة بين معدلات نسبة الفائدة أو التكلفة الحقيقية للدين ومتغيرات الاقتصاد الكلي تتواجد في الزمن بهدف مشاهدة قابليات التأثير من وجهات النظر الأخرى . ومن أهمها¹:

- **مؤشر الدين الخارجي التصدير** : يقيس هذا المؤشر مستوى الدين الخارجي كنسبة مئوية يؤلفها تصدير السلع والخدمات وتُظهر درجة ثقل العبء على التصدير أو على القدرة على توفير العملات ويجب أن يُستعمل هذا المؤشر برفقة خدمة الدين كنسبة مئوية للتصدير ، وتتم هكذا مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات

- **مؤشر الاحتياط الدولي الصافي / الدين الخارجي** : يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات . في المعتاد يُستعمل هذا المؤشر برفقة الدين الخارجي كنسبة مئوية لسرعة تراكم الاحتياطيات ، وفي مثل هذا الحال يُقصد بذلك السنوات المطلوبة للتسديد الدين الخارجي الحالي بسرعة تساوي سرعة التراكم

- **مؤشر الاستهلاك / مدفوعات الدين الخارجي** : يقيس هذا المؤشر مستوى استهلاك الدين كنسبة مدفوعات الدين الخارجي ، هذا المؤشر عن نسبة دوار revolving ratio ويدل على اعادة تمويل الدين بواسطة اصدارات جديدة اذا زاد المؤشر عن 1000 لا يتم تمويل الدين بواسطة دين جديد.

ز. **مؤشرات الاقتدار المالي** : تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مجابهة مخاطر تزايد الديون أو أية تهديدات أو اضطرابات قد تحصل في المستقبل، وبمفهوم أدق تستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى القدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل. ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها:

- **مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات**: تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة، وحيث إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضاً.

- **مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام**: يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر².

ح. **مؤشرات أعباء الدين** : هو نسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام .

¹ المعهد العربي للتخطيط، إدارة الديون الخارجية، اعداد بلقاسم العباس، مجلة جسر التنمية، العدد 30، 2004، ص:19.

² محمد عبد الحليم عمر، الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر، مقدم إلى الندوة: " إدارة الدين العام " 27 شوال 1424هـ - 21 ديسمبر 2003م ، ص5.

لا يوجد توافق للآراء بين المنظمات الدولية المختلفة فيما يتعلق بتحديد المستويات الدنيا لهذه المؤشرات. يبين الجدول التالي المستويات الدنيا المقترحة من الدول النامية وهي صادرة عن منطمتين دوليتين مختلفتين:

جدول رقم(01): مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف الديون و صندوق النقد الدولي

مؤشر قابلية التأثير	Debt Relief International المنظمة الدولية لتخفيف الديون	صندوق النقد الدولي
خدمة الدين / الدخل	%28 - %63	%25 - %35
القيمة الحالية للدين / الدخل	%88 - %127	%200 - %300
الفائدة / الدخل	%4.6 - %6.8	%7 - %10
الدين / الناتج المحلي الاجمالي	%20 - %25	%25 - %30
الدين / الخل	%92 - %167	%90 - %150

المصدر:- منظمة Debt Relief International : "النواحي الاساسية لتحليل استدامة الدين"، 2007م (Key Aspects of Debt Sustainability Analysis)

- صندوق النقد الدولي، قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي: المذكرة الفنية تحت عنوان "مؤشرات قابلية التأثير (Vulnerability Indicators) ، 30 ابريل سنة 2003 م

1-2-2. مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث :

إن الوزن الكبير لخدمة الدين في ميزانية بعض الدول بالإضافة إلى عمليات الضغط المدني على المصرف ، بدأ يعيق التعديلات المالية، فمبدأ الدين العام ودفع الفوائد الناتجة عنه تشكل قضية هيكلية في الدول ذات العجز المستمر في هذا الخصوص تتضح ضرورة إيجاد مؤشرات تتيح التحكم في قدرة الدول على مواجهة إبرام الديون قبل نشوء قضية الاستدامة. نظرا لأن القرارات المالية الحالية تفرض التزامات طويلة الأجل تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار هذه النواحي البيئية للمالية العامة بناء على المعلومات المتوفرة سنة بعد سنة. وتتشأ عن طريق الموازنات المالية الصلة بين إجماليات المالية لسنتين وبين متغيرات الاحتياطي. فيؤلف الدين العام الصافي تراكم العجوزات المالية الماضية ويضاف إلى أرصدة الموازنة المستقبلية كنفقة دفع الفوائد على الدين العام الناتج . وهكذا سوف يتمثل عدم لتوازن

المالي الواقع باستمرار في عبء المصروفات القادمة المطلوبة لدفع الفوائد ، مما يؤدي إلى تراكم دين جديد¹.

وتبين المعادلة التالية التناسب البيئي المتواجد بين الموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة ، كما يلي :

$$D_{t+1} = D_t (1+r_t) + BP_t$$

حيث ان

D_t هو الدين العام في فترة D_t

هو سعر الفائدة على الدين r_t .

هو الموازنة المالية الاولية BP_t .

ابتداء من هذه النسبة ينشأ الشرط الرئيسي للاستدامة وهو يحدد علاقة الاتساق بين نمو الدين ونمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي وفقاً لسعر الفائدة المعين. وتقتصر منظمة الإنتوساي مؤشرات متوافقة مع مبادئ الاستدامة المالية والتناسب البيئي المتواجد بين الموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة من أبرز المؤشرات :

أ. **مؤشر الفجوة الضريبية²** : يقيس هذا المؤشر الفجوة بين العبء الضريبي القائم و العبء الضريبي المستدام، ويّدل المؤشر على مستوى العبء الضريبي المطلوب لتثبيت نسبة الدين الى الناتج الاجمالي ومن المعلوم مستوى المصروف و مسار نمو الناتج المحلي الاجمالي و الرصيد الابتدائي للدين. اذا كانت النسبة سلبية يدل المؤشر على أن العبء الضريبي على الاقتصاد منخفض للغاية. و لا يستطيع

تثبيت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي³ والمعادلة التالية تعبر عن مؤشر الفجوة الضريبية:

$$t_n^* - t = \frac{\sum^n g}{n} + (r - q)d^* - t$$

حيث ان :

t_n^* هو العبء الضريبي الذي يؤدي في فترة n سنوات الى استقرار نسبة الدين الى استقرار نسبة الدين

الى الناتج المحلي الاجمالي على مستوى d^*

g هو المصروف

q هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

¹ الإنتوساي، مرجع سابق، ص: 15.

² Ben.E, charles.Land Jason.C, Fiscal Policy Lessons for Alberta's new government from other NDP governments, the Fraser Institute, Canada, 2015,pp2-3.

³ الإنتوساي ، مرجع سابق ، ص: 17.

ب. مؤشر **Buite**¹: يسعى إلى قياس الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي حيث تم تحديد شرط الاستدامة بناءً على مفهوم القيمة الصافية للملكية وهو أوسع من نفس المفهوم في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي².

ويعرف مؤشر **Buiter** هذه الفجوة كما يأتي:

$$b^* - b_t = (r - q)W_t - b_t$$

حيث ان b^* هو نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي المستدام .

b هو نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي .

W_t هو قيمة الملكية الصافية للحكومة كنسبة الناتج المحلي الاجمالي .

r هو سعر الفائدة .

q هو معدل نمو الناتج .

تدل القيمة الموجبة للمؤشر على أن الموازنة الأولية الحالية منخفضة للغاية ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. فان هذا المؤشر يعتبر السياسة الضريبية مستدامة اذا أدت الى الحفاظ على ثبات الملكية الصافية للحكومة. لكن تطبيقه محدود من جراء مشاكل في المنهج والقياس فيتربط على القياس الصحيح للقيمة الصافية للملكية الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن يضم عدداً من عناصر يصعب إحصاؤها العملي. أمّا الأصول فيجب الا تضم الاصول المالية و رأس المال الحقيقي بل كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية بما فيها الأقساط المخصصة للضمان الاجتماعي (إضافة إلى غيرها التي يصعب إحصاؤها). أمّا الخصوم فيجب عليها ألا تقتصر على تضمن الدين العام المباشر بل وأن تضم كذلك القيمة الحالية للمصروف المستقبلي المخصص للضمان الاجتماعي وغيرها من الامتيازات ذات الترخيص الآلي، والقيمة المعدلة حسب المخاطر لعدد من الخصوم الطارئة التي يصعب إحصاؤها³.

ج. مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير: يدل هذا المؤشر على مستوى الرصيد الأولي

المطلوب لتثبيت الدين كنسبة الناتج المحلي الاجمالي (PIB)، والشكل التالي هو كتابته الرياضية⁴:

$$BP^* - BP_1 = (r1 - n1) - BP$$

حيث ان BP^* هو الرصيد الاولي المطلوب لتثبيت الدين.

BP هو الرصيد الاولي الغالب.

¹ Buite, Willem.H , and Jonathan Eaton. "Policy ... Exchange Rate Management under Uncertainty", 1985, pp. 31-54.

² Schadler, S.(Ed), IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements, Part 2: Background papers(vol.2). International monetary fund, 1995, p7.

³ الإنتوساي، مرجع سابق : 19.

⁴ INTOSAI. Op .cit. P :16.

r هو نزعة سعر الفائدة الحقيقي.

n هو معدل نمو عدد السكان.

b هو نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (PIB) .

إذا كان الرصيد الأولي الدائم أكبر من الرصيد الأولي الحالي فإنّ الفجوة الأولية موجبة، أي أنّ السياسة المالية ليست مستدامة ، أي أن الرصيد الأولي الدائم أكبر من الرصيد الأولي الحالي. أمّا إذا كانت الموازنة الأولية الدائمة أقل من الموازنة الأولية الحالية، اي ان السياسة المالية مستدامة.

د. مؤشر العجز الأولي الإطار - المعدّل¹ : تؤدي سرعة التقلبات لمتغيرات الاقتصاد الكلي إلى أن يختلف العجز في لحظة معينة مما قد يكون عليه في الظروف العادية للاقتصاد الكلي. يقترح المؤشر تقدير الرصيد الأولي المعدّل تقيماً افتراضياً قصيراً الأجل وفقاً لتقلبات متغيرات الاقتصاد الكلي، أي يقدران نوعاً من القيمة الافتراضية القصيرة الأجل ويستهدف هذا المؤشر إلى مقارنة الرصيد المعدّل طبقاً للاقتصاد الكلي مع القيمة الناتجة عن اعتبار الفوائد الناشئة فعلاً في لحظة معينة، بالإضافة إلى مستوى الدين ومعدل نمو الدولة اللذين يسودان حينئذ² ويتم تعريف هذا المؤشر كما يلي :

$$I_t^M = \frac{(r - g)}{1 + g} b_{t-1} + d_t^M$$

r سعر الفائدة الحقيقي المخصص للتحليل.

g هو النمو الحقيقي في سنة التحليل.

d_t^M هو الرصيد الاولوي المعدّل طبقاً للاقتصاد الكلي.

هـ. مؤشر عدم ثبات قيمة العملات: يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة إذا في الاقتصاد، ويهتم بتأثير انخفاض سعر الصرف على الاستدامة المالية، ينبني أن تكون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات رؤوس المال أكبر منها في متغيرات الاقتصاد الكلي. ولذلك:

$$b = \frac{B + eB^*}{y + ey^*} \quad (1)$$

حيث ان b هو نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي.

B هو الدين من ناحية السلع غير القابلة للإتجار.

¹ Talvi.E, C.Végh: The fiscal policy sustainability: a basic frame work, Washington, 1998, p10.

² Calvo.A, Izquierdo.A, Talvi.E, Sudden stops, the real Exchange Rate, and Fiscal Sustainability, Argentina, 2003, p25.

e هو سعر الصرف الحقيقي.

B* هو الدين من ناحية السلع القابلة للإتجار .

y هو الناتج المحلي الاجمالي للسلع غير القابلة للإتجار .

y* هو الناتج المحلي الاجمالي للسلع القابلة للإتجار .

وهناك حالة جدية بالذكر فيما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي كالآتي :

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} \quad (ب)$$

هذا ما يحدث في حالة توافق تكوين الدين مع تكوين الإنتاج توافقاً تاماً . في هذه الحالة لا تؤثر متغيرات سعر الصرف على الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) . ومن جهة أخرى إذا كانت القيمة أقرب من 0 بدلاً من اقترابها من 1 نلاحظ درجة عالية من حساسية الوضع المالي تجاه تقلبات سعر الصرف الحقيقي . إذن يتطلب تقدير المؤشر (أ) تحديداً (ب) ولذلك يكون المؤشر المعني كما يأتي:

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = I \quad (0 \leq I \leq 1)$$

ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات المالية لما قبل حدوث وما بعد نشوء قضية الاستدامة المالية:

جدول رقم (02): مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث

مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث	مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث
مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
مؤشر الفجوة الاولية ذات الاجل القصير	مؤشر رصيد الدين / ايرادات الميزانية المحلية
مؤشر العجز الاولي الإطار - المعدل	مؤشر خدمة الدين / ايرادات الميزانية المحلية
مؤشر عدم ثبات قيمة العملات	مؤشر القيمة الحالية للدين / ايرادات الميزانية المحلية
	مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الاجمالي
	مؤشر الفوائد / دخل الموازنة المحلية
	مؤشر الاستهلاك
	مؤشرات الاقتدار المالي
	مؤشرات اعباء الدين

المصدر: حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (درجة الماجستير: اقتصاديات التنمية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، شباط 2014م، ص53.

1-3. أبعاد الاستدامة المالية :

لجعل النشاط البشري مستدامًا؛ يجب التفكير أولاً بالعلاقة الخارجية لهذا النشاط، مثل المستوطنات البشرية، والبيئة الطبيعية المحيطة بها، فيجب أن ننظر إلى الأبعاد التي تحدّد هذا النشاط لترسم لنا الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة¹. و تلخص أبعاد الاستدامة المالية في ثلاثة أبعاد رئيسية التالية²:

• البعد الاقتصادي للاستدامة:

يركز هذا البعد على ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال إعادة النظر في النظام الاقتصادي والقيام بالإصلاحات الضرورية والملائمة لاستدامة التنمية بما يحقق الرفاهية ويحسن من أداء المؤسسة المالي. ويركز كذلك على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال تحسين مستوى الكفاءة أو إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية، كما يتضمن هذا البعد العمل على تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة مع تكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم التفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والخدمات بين الأفراد أقرب إلى المساواة.

• البعد الاجتماعي:

ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة العدل بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة ، يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري و الصحة والتعليم والتغذية، كما يتضمن هذا البعد العمل تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية، بالإضافة إلى إنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتضرر.

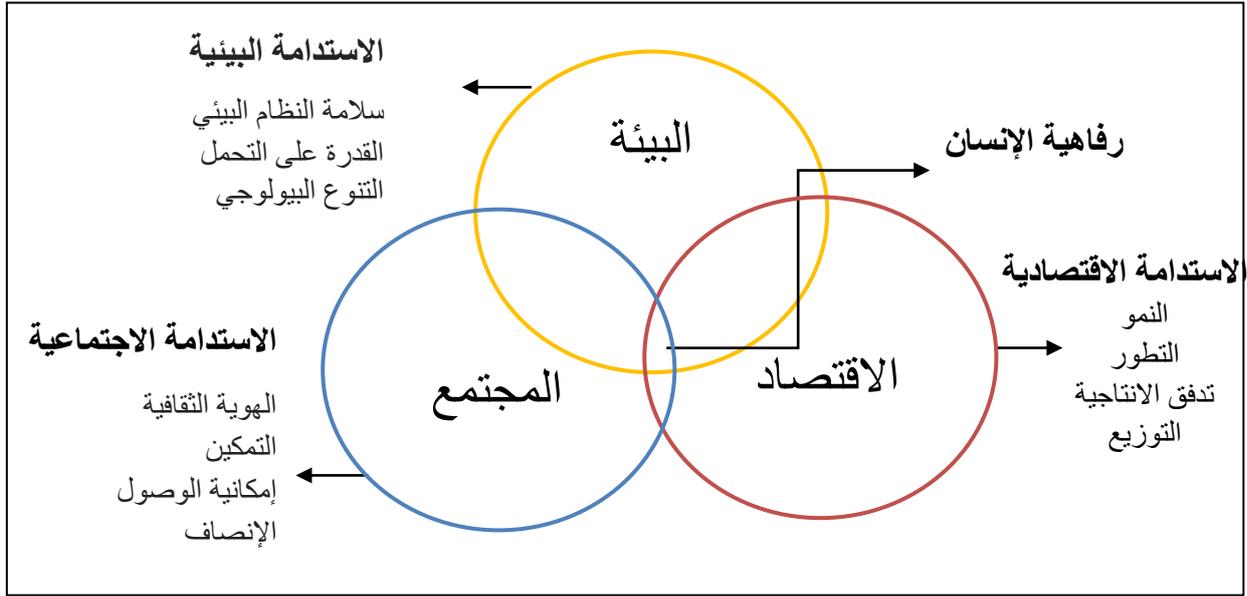
• البعد البيئي:

يكتسي البعد البيئي أهمية كبيرة، لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليه والحدود التي يجب ألا تتعداها، فهذا البعد يهتم بالدرجة الأساس بالحفاظ أمن على الموارد الطبيعية واستخدامها استخداما غير جائر، وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية.

¹ <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09644010903063669>

² الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 16، 2016، ص 302.

و فيما يلي شكل تخطيطي رقم(1) يمثل أبعاد الاستدامة المالية السابق ذكرها :



Source: Prof.Hossam.H.E, Green sustainability buildings in middle-east as resources for energy conservation and less maintenance, Effat university, jeddah, Saudi Arabia, 2015, p:4.

1-4. الإستدامة المالية و مبدأ الرفاه الاجتماعي

تعتبر الدول التي يكون نسبة الدين العام فيها من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع أكثر عرضة لاضطرابات السوق، فلا تعتبر السياسة المالية مستدامة إذا كان هناك دين عام تراكمي بشكل مفرط بالإضافة إلى ذلك تتطلب الاستدامة لتجنب هذه الزيادة المفرطة لما لها من تأثير و عبء على الأجيال القادمة، اللجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الحالية، هذا يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية المعمول بها في الوقت الحالي التي بدورها تؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية بين الأجيال فتضعهم أمام خيار استقطاع جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض.

فقيام الحكومة بعملية القروض اليوم سيؤدي إلى تحويل الاستهلاك من المستقبل إلى الحاضر بالإضافة إلى ذلك تحميل أعباء فوائد تلك القروض في المستقبل، و من هنا لابد على الدولة عندما تقوم بالاقتراض أن تفكر جليا بمدى تأثير تلك القروض على الأجيال في الأمد البعيد لأن الأجيال الحالية ستعيش على حساب الأجيال المستقبلية إن لم تضع الحكومة حد للزيادة المفرطة في الدين، فأصبحت الاستدامة المالية مرتبطة بالقدرة المستمرة للحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه الخدمات و تناسبها مع القدرات المالية للمواطنين بمبدأ الرفاه الاجتماعي، فلا تستطيع الدولة تقديم الخدمات العامة في المستقبل في ظل عدم الاستدامة المالية للدولة.

1-5. الاستدامة المالية الاقتصادية

يختلف مفهوم الاستدامة المالية الاقتصادية عن مفهوم الاستدامة المالية للدين العام، حيث لا تتوقف استدامة الدين العام على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط، إنما من خلال القدرة على

الحفاظ على الحالة المستقرة الكفاء للاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و هي حالة الاقتصاد عندما ينمو بنفس معدل نمو السكان و تتعظم منفعة الجيل الحالي دون الانتقاص من منفعة الاجيال في المستقبل¹.

ويتم تقدير الاستدامة من خلال نماذج اقتصادية قائمة على منهج الاستقرار الديناميكي، حيث تتحقق الاستدامة عندما يكون مستوى الدين العام محقق للحالة المستقرة الكفاء للاقتصاد، و ألا تتخطى نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي مستوى معين يطلق عليه الحد الآمن للدين العام. وهي حالة الاقتصاد عندما ينمو بنفس معدّل السكان، وتتحقق فيه القاعدة المثلى للنمو، إذ تعظم منفعة الجيل الحالي دون المساس بمنفعة جيل المستقبل.

جدول رقم (03) المقارنة بين خصائص الاستدامة المالية و الاستدامة الاقتصادية

الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة المالية
- ينظر الى الدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد.	- ينظر الى الدين العام من الناحية المالية والمقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط .
- تحقيق الاستدامة الاقتصادية ان يكون معدل النمو داخل الاقتصاد اكبر من معدل العائد على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل.	- يعتبر الدين العام محققا للاستدامة المالية في حالة اذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون.
- أن لا تتخطى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وان تكون في الحدود الامنة الذي يحافظ على الحالة المستقرة الكفاء للاقتصاد.	- تحقيق الاستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبب بنماذج الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر و المستقبل.
- تكون نماذج منهج الاستقرار الديناميكي أكثر تعبيراً من اختبارات قيد الموازنة الزمني.	- تحديد الاختبارات القائمة على قيد الموازنة الزمني إذا كانت هناك استدامة أو عدم استدامة فقط بدون ذكر أسباب ذلك.
- تحدد نماذج الاستقرار الديناميكي على حد الأمان للدين العام في إطار الهيكل الاقتصادي الكلي القائم.	- احتمال حدوث أزمات مالية عنيفة بسبب الدين العام كما حدث في بعض الدول ، مثل اليونان.

المصدر: عمرو محمد محمود، المرجع نفسه، ص290.

¹ عمرو محمد محمود سليمان ، إدارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية، بحث منشور، كلية التجارة و إدارة الأعمال/ قسم الاقتصاد ، القاهرة 2010، ص286-292.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل مصطلح الاستدامة المالية بجميع أبعاده التي تتعلق بالحكومات القادرة على الوفاء بالتزاماتها، و بالديون المستحقة عليها بشكل مستمر دون اللجوء إلى خطر الإفلاس فإذا ارادت الحكومة التوسع في انفاقها على المدى القصير، لا بد أن تقوم بذلك من خلال مواردها الذاتية، ولكن دون تأثير على عامل الكفاءة في أدائها لمهامها من جهة أو على قدرتها في مواجهة المخاطر الحالية أو المحتملة غير المرغوب وهو ما فصلناه في الاستدامة المالية الاقتصادية التي تتميز بالحفاظ على عاملي الكفاءة والاستقرار في الاقتصاد.

فالاستدامة المالية مرتبطة بمبدأ الرفاهية الاجتماعية، حيث أن عدم الاستدامة المالية سيضعف قدرة الدول على تقديم الخدمات العامة في المستقبل.

ثم تحدثنا عن مؤشرات الاستدامة المالية و التي يمكن تقسيمها وفقا للمعايير الدولية إلى مؤشرات ما قبل الحدوث التي تقدم لنا المعلومات عن التعديل المالي ومؤشرات ما بعد الحدوث التي توضح الوقائع التي تم التأكيد عليها فهي تقيس مستوى تدهور او تحسن وضع الحكومة وقدرتها على الاستمرار. دون اللجوء الى الدين العام لتمويل عجزها.

الفصل الثاني

النفقات و الإيرادات العامة

تمهيد:

إنّ إفراط الحكومات في الإنفاق العام في ظل محدودية الإيرادات المالية سيسبب نمو في مستويات الدين العام في الوقت الحالي، ما سيمثل عبئاً على المالية العامة للدولة في المستقبل، ومن ثم ستتحمل الأجيال القادمة الجانب الأكبر من أعبائه، ما يؤثر سلباً في مستويات رفاهيتهم الاقتصادية نتيجة تحمل أعباء لم يستفيدوا منها ولم يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بها أساساً، وذلك حينما تذهب منفعة هذه الأموال المستدانة بالكامل إلى الجيل الحالي.

1- النفقات العامة :

تلعب النفقات العامة دوراً هاماً وبارزاً في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

1-1. تعريف النفقات:

مع انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ويتطور دورها في المجتمع، وبعد أزمة 1929 زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددتها.

من أهم التعريفات الشائعة للنفقة العامة ما يلي:

- النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعاً لحاجة عامة¹.
- وتعرف أيضاً على أنها مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام².
- النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغاً معيناً لغرض سداد الحاجات العامة³.

1-2. أركان النفقات العامة⁴:

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة وهي:

¹ حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999، ص381.

² علي لطفي، "المالية العامة، دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص182.

³ محمد الصغير بعلي، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص23.

⁴ محمد الدليمي، "اتجاهات الإنفاق العام"، مجلة آفاق إقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية، 2003، ص 8.

✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بالإففاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وتقوم بالإففاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية، إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات والإعانات المختلفة، وتكون صيغة الإففاق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها، واستخدامها حسابياً، وجاء اتخاذ النفقة شكلاً نقدياً نتيجة الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، والذي تتم فيه معظم المعاملات والمبادلات بواسطة النقود¹.

✓ **تدفع النفقة من قبل شخص عام:** من أجل اعتبار النفقة نفقة عامة لا بد من صدورهما من قبل شخص عام كأحد الهيئات العامة الإدارية مثل الدولة والمجالس المحلية والتي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة، ولكن إن صدرت النفقة عن أفراد فهي ليست نفقة عامة حتى ولو كان القصد منها النفع العام، مثل تبرع أحد الأشخاص بمدرسة، وبالتالي تعتبر كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو أحد الهيئات العامة من أجل تنفيذ نشاطها العام بموجب سيادتها وسلطتها نفقة عامة، أما إذا كانت النفقة صادرة من قبل أفراد أو مؤسسات خاصة فلا تعتبر نفقة عامة، لأنها لم تخرج من خزينة الدولة، فالشرط الأساسي لكي تعتبر النفقة نفقة عامة هو أن تكون صادرة من شخص معنوي عام يمتلك الصفة الأمرة².

✓ **تحقيق منفعة عامة من النفقة العامة:** يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من أجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بحيث لا تعتبر النفقة نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، أو تحقيق منفعة خاصة، ومن أمثلة النفقات العامة الإففاق على القضاء والدفاع والتعليم والصحة، فإذا قامت الدولة بإففاق مبلغ من المال لإنشاء حديقة خاصة لأحد أصحاب السلطة والنفوذ فهذا المبلغ لا يعتبر بأي شكل من الأشكال نفقة عامة وتمول من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها المختلفة، والتي يقع عبؤها على جميع الأفراد ومنه يكون من حقهم جميعاً الاستفادة من هذه النفقات تماشياً مع مبدأ العدالة ومراعاة الصالح العام³.

1-3. تقسيمات النفقة العامة:

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة، ولكن مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي برزت أهمية النفقات العامة في توجيهه، والمحافظة على نسب مرتفعة من العمالة وزيادة الدخل الوطني⁴،

¹ أعاد علي حمود، "المالية والتشريع المالي"، كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1989 ص32-33.

² مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص41.

³ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص33-48.

⁴ محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص48.

وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم. وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

أ. تقسيم النفقات العامة دوريتها و انتظامها:

فهي تقسم إلى قسمين : نفقات عادية و نفقات غير عادية(استثنائية).

- النفقات العادية، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتتفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة، فتكرارها هنا لا يعني تكرار مقدارها ولكن يعني تكرار نوعها في كل ميزانية وفي كل سنة¹،
 - أما النفقات غير العادية التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة، فهي نفقات لا تتميز بالدورية وتحدث بشكل غير منتظم وتتفق بصورة عرضية ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا، لذلك تسمى بالنفقات الاستثنائية، مثل حالات الحروب وحالات انتشار الأوبئة الطارئة وحوادث كوارث طبيعية...الخ، وبالتالي نلاحظ أن هذا النوع من النفقات لا تدرج في الميزانية إلا في حالات معينة، وهي حالات غير عادية، ومن نتائج هذا التقسيم أن النفقات غير العادية تغطي بإيرادات غير عادية².
- ب. تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

إن الهدف من قيام الدولة بالإنفاق هو تحقيق العديد من الأهداف، قد تكون أهداف إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو عسكرية، واستنادًا لهذه الأهداف تقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى³:

- ✓ **النفقات العامة الإدارية:** و هي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة، فهي بالأساس نفقات تتعلق بتسيير المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت...الخ. والنفقات الإدارية لا تتضمن أي تحويل في رأس المال وتسمى أيضا بنفقات التسيير.
- ✓ **النفقات العامة الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي يكون الهدف والغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل خدمات النقل والمواصلات والري...الخ، ويُعرف هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، لأنها تؤدي الى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل أيضا الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.

¹ حسين مصطفى حسين، " المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص48.

² عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، لبنان، 1977، ص49.

³ محمد طاقة، "إقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص54.

✓ **النفقات العامة الاجتماعية:** و هي تلك النفقات التي تستهدف في الأساس النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالباً عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم والرعاية الصحية وإعانات البطالة...إلخ

✓ **النفقات المالية:** وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

✓ **النفقات العسكرية:** وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة و نفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية، فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور و نفقات إعداد ودعم للقوات العسكرية بجميع متطلباتها.

ت- **تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:**

تقسم النفقات العامة من حيث سريانها إلى¹:

■ **النفقات المركزية(الوطنية):** وهي النفقات التي نجدها مدرجة في موازنة الدولة وتكون موجهة لخدمة المرافق العامة و التي ينتفع بها جميع أفراد المجتمع، حيث تتولى الحكومة المركزية القيام بها ومثالها نفقات الدفاع والخارجية، فهذا النوع من الإنفاق موجه لمصالح الأمة كلها والهدف منه هو تحقيق المصلحة العليا للدولة.

■ **النفقات المحلية(الإقليمية):** النفقات المحلية تكون من اختصاص الجماعات المحلية مثل البلدية والولاية، فهي نفقات موجهة إلى منطقة معينة، وتقوم الإدارات العمومية بالإشراف على هذه النفقات، وتكون واردة في موازنتها، فالهدف منها هو خدمة سكان منطقة معينة، مثل نفقات إيصال الكهرباء و نفقات المواصلات وتوزيع الماء وشق الطرق...إلخ

ث- **تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها(من حيث المقابل):**

يرتكز هذا التقسيم على تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني وتقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى²:

❖ **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، بمعنى آخر هذا النوع من النفقات يمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة يقابل بتيار آخر هو سلع وخدمات من قبل الأفراد، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل الوطني بشكل مباشر مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة و نفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص48.

² مجدي محمود شهاب، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص213.

❖ **النفقات التحويلية:** وهي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، فالنفقات التحويلية التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، فهي تمثل تحويلًا للموارد بواسطة الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وأمثلة هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الاجتماعي و دعم البطالة ..الخ، أو الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات هي عبارة عن تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع، ولا يوجد مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل يؤدي إلى إعادة توزيعه، فلا ينجم عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بل تؤدي إلى تحويل جزء من دخل الطبقة الغنية إلى الطبقة ذات الدخل المحدودة.

ج- **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:** ويندرج تحت التقسيم العملي ثلاث تقسيمات وهي¹:

أولاً: التقسيم الإداري

يتم التقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، وهذه الجهات ممثلة في الإدارات العمومية والوزارات، فمن خلال هذا التقسيم تقسيم النفقات العامة حسب السلطة أو الجهة التي تقوم بالإنفاق، وبشكل أكثر تحديد تقسم على أساس الوحدات الإدارية والوزارات المختلفة مثل وزارة التعليم والصحة... الخ ويكن التوزيع داخل كل وزارة حسب هيكلها التنظيمي.

ثانياً: التقسيم الوظيفي

يستند هذا التقسيم إلى نوع الوظيفة أو الخدمة التي تؤديها الدولة بعض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، فأساس هذا التقسيم هو الموضوع أو الوظيفة أو الهدف الذي يتم من أجله الإنفاق العام مثل الإنفاق على الخدمات الصحية والدفاع والأمن والتعليم، ويعتبر هذا التصنيف حديثاً نسبياً.

ثالثاً: التقسيم الإقتصادي

هذا التقسيم يتيح لنا معرفة مقدار الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام، ويظهر لنا درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و بشكل عام فكل النفقات العامة المدرجة تحت التقسيم الاقتصادي تخصصها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل رئيسي، وتعرف بالنفقات الاستثمارية ويكون الهدف الأساسي منها هو زيادة الناتج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، و نجد الكثير من الدول تعتمد على تقسيم واحد يضم كلا التقسيمين الإداري والاقتصادي.

¹ عبد الله الشيخ، محمود طاهر، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992، ص 129 .

1-4. أسباب نمو وتزايد النفقات:

إن ظاهرة تزايد الإنفاق العام هي من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية، و متلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الإنفاق العام ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة المترتبة عليه¹، ففي هذه الحالة تسمى هذه الزيادة بالزيادة الظاهرية، أما إذا صاحبت هذه الزيادة منفعة فتعرف بالزيادة الحقيقية، وسوف نتطرق لكل الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية بشيء من التفصيل فيما يلي:

1-4-1. التزايد الحقيقي للنفقات العامة: يعني ارتفاع في الحجم الكلي للإنفاق العام مقابل الحصول على منفعة إضافية. وهذا ناتج عن الأسباب التالية:

➤ أسباب اقتصادية:

إن تدخل الدولة من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي العام ودفع عجلة التنمية من الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة².

يعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة حجم النفقات العامة، فمع زيادة الدخل الوطني تقوم الدولة بزيادة مشاريعها المختلفة³.

➤ أسباب اجتماعية :

بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل أحداث عدالة في توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة والتي تحتاج إلى المزيد من النفقات العامة.

➤ أسباب سياسية⁴:

مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة إلى التسليح وحماية الحدود، ومع انتشار مبادئ المساواة الديمقراطية والزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء، وتعدد التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية، فهذه الأحزاب تقوم بممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات فتطالبهم بتقديم الدعم للخدمات والسلع الأساسية فتسعى هذه الأحزاب الحاكمة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل كسب رضا أنصارها.

¹ ANAS BENSSALAH ZERMIRANI, "les finances publique au maroc", politique financiere et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998,P17.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 67 .

³ عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1983، ص214.

⁴ المرجع نفسه، ص214.

➤ أسباب إدارية :

ينجر على نمو وظائف الدولة وتنوعها تزايد الإدارات الحكومية، وذلك بسبب خلق العديد من الوزارات والإدارات العمومية، والتي تقوم بتقديم الخدمات العامة والسهر على حسن سير المصالح العامة، ومنه ومع تطور وظائف الدولة، وزيادة عدد الموظفين و المنشآت الإدارية أدى ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق العام سواء كانت على شكل أجور أو أثمان لمشتريات حكومية غير إنتاجية، وهو ما يعبر عنها بنفقات التسيير عموماً¹.

➤ أسباب مالية:

من أبرز ما يساعد على زيادة النفقات العامة هو تأثير العديد من العوامل ذات الطبيعة المالية وأهمها وجود فوائض في الإيرادات العامة أو بسهولة الاقتراض ، خصوصاً القروض الداخلية، وذلك لما لها من امتيازات للسلطة العامة.

1-4-2. التزايد الظاهري للنفقات العامة: يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها.

سببها هو انخفاض وتدهور القيمة الحقيقية للنقود، ومنه نلاحظ أن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها حتى ولو اقتصرت على تأمين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقاً ومنه لا تعتبر الزيادة في الإنفاق العام زيادة حقيقية².

ومن الأسباب الظاهرية أيضاً تغير القواعد المالية المستخدمة في إعداد حسابات الموازنة ينجم عن تطبيق بعض القواعد الفنية المستعملة في إعداد الموازنات لعامة إلى تغير ظاهري في حجم الإنفاق العام فهذا التغير في طرق المحاسبة يؤدي إلى زيادة ظاهرية وغير حقيقية في النفقات العامة³.

تستخدم النفقات العامة قصد إشباع الحاجات العامة، وتتضمن جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية. فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لا سيما البطالة⁴.

2-الإيرادات العامة:

تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المؤسسات في العالم، وتعددت أنواعها مع ازدياد وظائف الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فالإيرادات العامة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في إعداد وتنفيذ سياستها العامة.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص222

² زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، دار الفتح للنشر ، القاهرة ، 2003 ، ص65.

³ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص45.

⁴ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص83.

2-1. تعريف الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة أداة هامة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر أداة هامة من الأدوات الأساسية للميزانية العامة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، يمكن تعريفها على أنها:

يقصد بالإيرادات العامة، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة كتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.
تعتبر الإيرادات من الأدوات الأساسية للميزانية العامة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياستها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها².

2-2. تقسيمات الإيرادات العامة:

مع تعاطف أهمية الإيرادات العامة في وقتنا الحالي جعل من الضروري الاهتمام بتصنيفاتها وتقسيماتها. وفيما يلي عرض لأهم تقسيمات الإيرادات العامة:

أولاً- التقسيمات التطبيقية: سيتم الاكتفاء بعرض تقسيمات تطبيقيين للإيرادات بيدوان معا على درجة كبيرة من الأهمية ونعني بذلك التقسيم الإداري والوظيفي للإيرادات:

التقسيم الإداري للإيرادات³: يمكن تقسيم الإيرادات العامة وفقا للجهات التي تتولى تحصيلها بحيث تتضمن الميزانية تفصيلا واضحا بما حصلتته كل مصلحة من المصالح العامة وهي بصدد ممارستها لنشاطها، فهذا التقسيم يبين نصيب كل ادارة من إدارات الحكومة في تحصيل الموارد العامة ولا يبين طبيعة الإيرادات المحصلة، كما انه لا يعكس كفاءة وأهمية وحدة حكومية معينة على الوحدات الأخرى.

التقسيم الوظيفي للإيرادات⁴: تعرض الإيرادات في الميزانية عرضا وظيفيا حتى يمكن الإلمام بالمصادر المختلفة للموارد العامة كنصيب كل منها في الحصيلة الإجمالية لإيرادات الدولة. فهذا العرض الوظيفي للإيرادات له العديد من الفوائد إذ انه يسمح بدراسة وتحليل الميزانية والتعرف على مصادر تمويل النفقات العامة بالإضافة الى تقييم سياسة الدولة كمتتبع التطورات التي تلحقها من سنة الأخرى.

¹ سوزي علي ناشد، مرجع سابق، ص:85.

² حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة ، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص:5.

³ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص: 110.

⁴ نفس المرجع، ص:111.

ثانياً - التقسيمات العلمية: هذه الإيرادات يمكن تقسيمها وفقاً لمجموعة من المعايير كما يلي:

1. حسب المصدر: وتنقسم إلى:

أ. إيرادات أصلية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها العامة¹، باعتبار الدولة شخصاً قانونياً له حق التملك ودون اللجوء إلى الأفراد².

ب. إيرادات مشتقة³: وهي الإيرادات التي تحصل عليها لدولة من خلال اقتطاع جزء من دخول وثروات ورؤوس أموال الآخرين، والإيرادات المشتقة هذه تشمل كافة الإيرادات الأخرى عدا دخل الدومين.

2. حسب السلطة التي تتمتع بها الدولة: وتنقسم إلى⁴:

أ. إيرادات إجبارية: هي الإيرادات التي فرضها وتحصيلها بالإجبار، وباستخدام سلطة الدولة في ذلك ومثالها الضرائب وما يماثلها، الغرامات، والقروض الإجبارية... الخ.

ب. الإيرادات الاختيارية: تتمثل في الإيرادات التي يتم الحصول عليها دون استخدام سلطة الدولة في فرضها وتحصيلها، بحيث تتحقق بصورة اختيارية وطوعية، تتمثل في إيرادات المشروعات العامة، الرسوم، والقروض الاختيارية.

3. الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية⁵: تنقسم إلى:

أ. الإيرادات العادية: وهي الإيرادات التي ترد بصورة منتظمة وفي ظل ظروف مستقرة إلى حد كبير مثل: إيرادات الدولة من الدومين، الضرائب، والرسوم.

ب. الإيرادات غير العادية: هي تلك الإيرادات التي لا تتكرر سنوياً بشكل منتظم، فتبرز في ظل ظروف استثنائية كالحروب أو الكوارث الطبيعية مثل: القروض العامة كالإصدار النقدي الجديد. ويمكننا استخلاص أهم مصادر الإيرادات العامة في الشكل الموالي:

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 165.

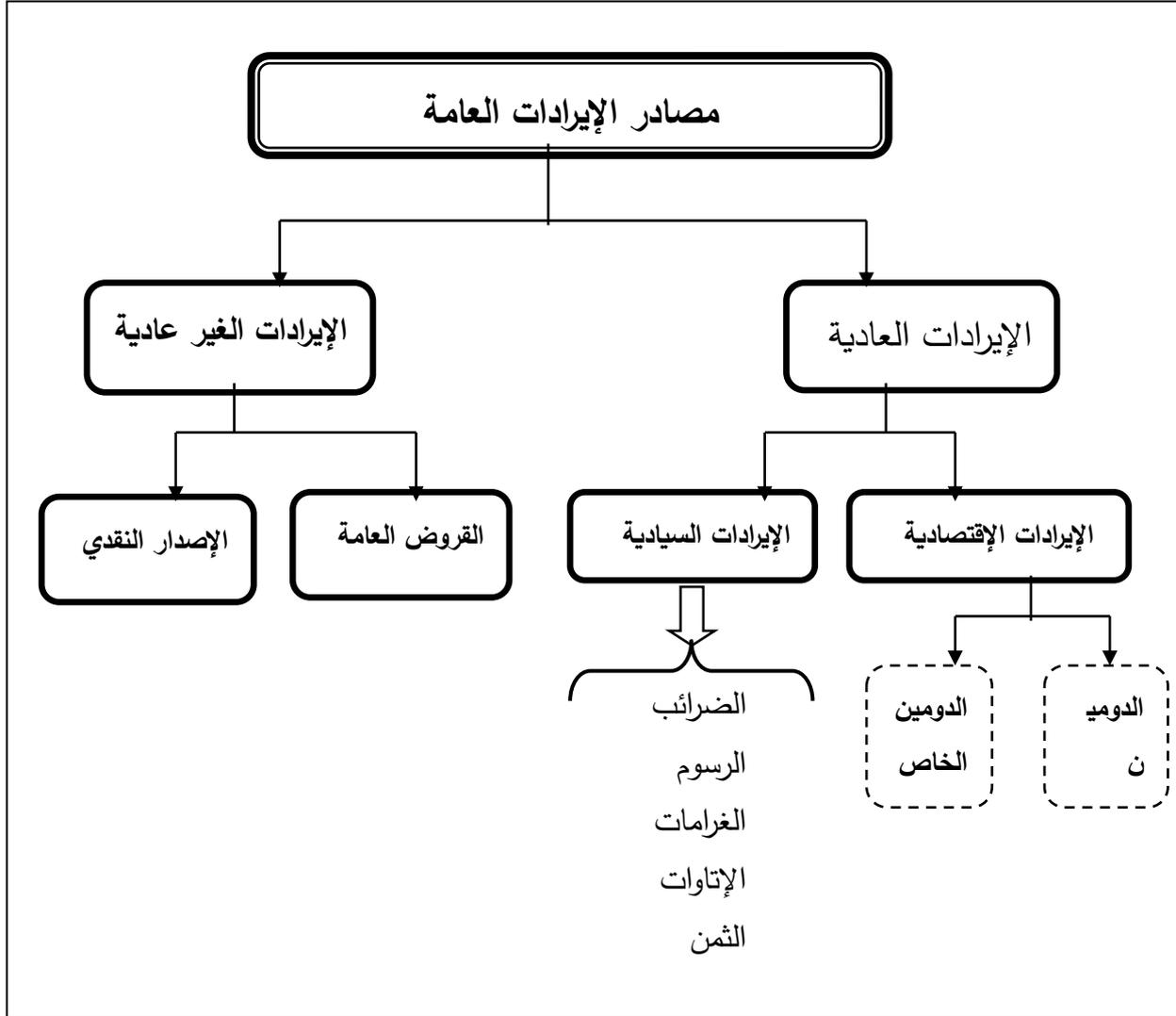
² محمد يسرى حسن عثمان، اقتصاديات المالية العامة، طبعة أولى، دون دار النشر، مصر، 1996، ص: 66.

³ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 165.

⁴ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 165، 166.

⁵ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 8.

الشكل رقم (02) : أهم مصادر الإيرادات العامة.



فالإيرادات العامة هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة، فتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، وتقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية فالشكل السابق يلم بكل هذه التقسيمات¹.

3- عجز الموازنة العامة:

لقد احتلت دراسة الموازنة العامة جزءاً هاماً من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر لنا ذلك في

¹ عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق، الأردن، 1998، ص48.

الآونة الأخيرة، فلقد تضخم حجم الموازنات العامة و زاد تأثيرها على التوازن الاقتصادي، وسوف نتناول في هذا المبحث كل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة .

3-1. مفهوم عجز الموازنة العامة :

لتوضيح مفهوم الموازنة العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف للموازنة العامة¹ :

هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة للزيادة في حجم الانفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة². ومن خلال التعريفات التي ذكرناها سابقا يمكن التوصل إلى أهم خصائص الموازنة العامة للدولة والمتمثلة في³:

❖ الصفة التقديرية للموازنة (نظرة توقعية مستقبلية).

❖ الموازنة العامة وثيقة تقرها السلطة التشريعية.

❖ سنوية الموازنة العامة.

❖ الموازنة العامة هي عبارة عن خطة مالية.

3-2. أنواع عجز الموازنة : وهناك أشكال متعددة يأخذها العجز في الموازنة العامة للدولة نذكر من أهمها⁴:

أ. العجز المؤقت:

يسمى العجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

¹ ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018،ص33.

² سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة(2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد:18، العدد:68، ص:295.

³ محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة، عمان، 2012، ص17.

⁴ رفيق شرياق،"ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية"، المؤتمر الوطني "الحكومة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية، الوادي، الجزائر، 2016،ص4.

ب. العجز المُقدَّر:

يُسمى أيضا العجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي لجأت الدولة إليه.

ج. العجز الهيكلي :

يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة¹، فيصبح عجزا دائما، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى خلل في الهيكل الاقتصادي إذ لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجاً كافياً.

3-3. أسباب عجز الموازنة العامة للدولة :

توجد عدة عوامل وأسباب قد تكون اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، ويمكن إجمالها فيما يلي² :

- زيادة معدل الإنفاق العام
- ازدياد الأعباء المالية للدولة وتراجع في الإيرادات العامة

3-3-1. معدل الإنفاق العام:

من أبرز العوامل المؤدية له نذكر³:

أ- **الأزمات الاقتصادية:** في حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، ففي حالة الركود الاقتصادي مثلا، تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

ب- **زيادة أعباء الدين المالية:** بسبب التخلف عن سداد الديون، حيث يتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أمّا أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية.

ت- **الإنفاق العسكري:** يمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، بسبب ارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي، وضخامة هذه النفقات. يشمل مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية، وأيضا النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرية.

¹ العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، 1993، ص 143.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 121-126.

³ رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التتموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000، ص ص 93-95.

- ث- اتساع نمو العمالة الحكومية: وهو ما يؤثر في ارتفاع حجم النفقات الجارية خاصة نفقات التشغيل من خلال الأجور والرواتب.
- ج- التوسع في النفقات غير الضرورية: ومنه الإسراف في إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وتزيينها وشراء الأثاث الفاخر.
- ح- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك: بسبب زيادة اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و دعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين.
- خ- سياسة التمويل بالعجز : هي أداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، ويتم تمويل هذا العجز بواسطة الإصدار النقدي الجديد لتشغيل المزيد من الموارد العاطلة، وتعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وزيادة المشروعات الاقتصادية ورفع نسب التوظيف والإنتاج.
- د- التضخم : يزيد تدهور القدرة الشرائية من نفقات مشتريات الدولة من المستلزمات السلعية، حيث تمنح للأفراد علاوات من أجل تعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات الدعم السلعي وترفع كلفة الاستثمار العامة.
- 3-3-2. تراجع نمو الإيرادات :

- لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة هو بنفس النسبة، ولكن يظهر العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي¹:
- أ- ضعف الجهد الضريبي: أي نسبة الإيرادات الضريبية (خارج المحروقات) إلى الدخل القومي، و تتميز بانخفاضها في الدول النامية والجزائر خاصة بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي وتوسع نطاق الإقتصاد غير الرسمي.
- ب- التهرب الضريبي: اقترن وجوده بوجود الضريبة، وأدى التهرب الضريبي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية، وهو ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة.
- ت- جمود النظام الضريبي: بسبب بطء مساندة التطورات العالمية والمحلية يؤثر وتغير القوانين التشريعية وغياب إطارات ذات كفاءة لتطبيق القوانين.
- ث- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: بهدف جلب الاستثمارات و المستثمرين الأجانب وهو ما أثر سلباً على إيرادات الدولة العامة.
- ح- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: أدى إلى عدم استقرار الإيرادات المالية وقلّة حصيلة النقد الأجنبي.

¹ رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص 97.

ج- ظاهرة المتأخرات المالية: تأخر تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانوناً، بسبب تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب و تعقيدات في التشريعات الضريبية.

3-4. معالجة عجز الموازنة العامة :

تنتهج الكثير من دول العالم برامج الإصلاح والتنمية الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائصه، تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحاً في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى اتباع أحد السياسات التمويلية التالية¹:

أولاً: سياسة التمويل الداخلي:

تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات خزينة لتمويل العجز في الموازنة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة. كما تلجأ الدولة في تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، لكن تمويل العجز بواسطة الإصدار النقدي الجديد يعد تمويلاً بالعجز أو تمويلاً تضخيمياً، يعتبر بمثابة علاج مشكلة بمشكلة أخرى، وتؤثر سلباً على الاقتصاد².

ثانياً: سياسة التمويل الخارجي:

سواء باستخدام آليات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (مثل حقوق السحب)، أو بالتأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصّل عليها من القروض (قروض حكومية رسمية، قروض من المنظمات الرسمية و البنوك التجارية)، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث اختلال في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية، ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية واستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه، وهو ما يحقق نتائج فورية كبيرة، ويقلل من عجز الموازنة العامة، من

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 90-92.

² إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص 43-44.

الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يُستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تستحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

ثالثاً: ترشيد النفقات العامة

تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام و توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها وفقاً لمنظور شامل وعام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها، وفقاً لأولويات واضحة الأهمية بعيداً عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى حد من التكلفة¹.

4- الدين العام

يتم تمويل النفقات العامة غالباً من حصيلة الضرائب، إلا أن الحكومة قد تلجأ إلى الدين لتمويل بعض النفقات²، وخاصة النفقات الاستثمارية وخاصة في الدول النامية، أو لمواجهة ظروف طارئة، أو لمواجهة العجز. فقد أصبحت قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول، ومستوى معيشة أبنائها ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها. فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من ميزانيتها. ومن ثم فإنها تُشكل جزءاً مهماً من إدارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

4-1. مفهوم الدين العام:

يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام " بأنه الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة، المعترف بها اتجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة ".
أما البنك الدولي فيؤكد في تعريفه على مبدأ شمولية الدين العام فيعرفه "بأنه كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية ذات الأجل الثابت إلى هذه الالتزامات مستحقة السداد في تاريخ معين، ويشمل الالتزامات المحلية والأجنبية كودائع العملة والودائع النقدية والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض"³. ويركز البنك الدولي على الدين الخارجي.

¹ زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1964، ص 82.

² دروري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر، 2013، ص: 111-114.

³ أبو مدللة، سمير، العجلة، مازن، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2003، المجلد 21، العدد 1، ص 8.

وتتحمل الجهات المدينة أعباء خدمة الدين العام وهي مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في كل من¹:

1- **الفوائد**: وهي نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري.

2- **أقساط سداد الدين**: وهي المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية.

يعرف الدين العام بأنه "عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام مع الأفراد، أو مع هيئة أو دولة أخرى، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين ينص عليه العقد²".

وتختلف الأسباب التي تدفع الحكومات إلى الاقتراض باختلاف أهدافها وطبيعة اقتصاداتها، ويمكن حصر الأسباب التي تدفع الحكومات إلى الاقتراض فيما يأتي³:

- تلجأ معظم الدول النامية إلى الاقتراض لتغطية العجز في موازنتها العامة، حيث إن الإيرادات المحلية لهذه الدول لا تغطي الإنفاق خلال بعض السنوات، مما يدفعها إلى الاقتراض.
- كما تلجأ بعض الدول الأخرى إلى الاقتراض لمقابلة بعض الظروف الطارئة وغير المتوقعة، مثل الكوارث الطبيعية و الحروب.
- تلجأ العديد من الدول الى الدين العام لتمويل العجز المزمّن في موازين مدفوعاتها، ولعجز الصادرات عن مواكبة الزيادة المفرطة من الواردات لدى معظم الدول النامية.
- تحتاج الدول النامية إلى استثمارات هائلة في البنية التحتية، مما يدفعها إلى تغطية احتياجاتها في هذا المجال من الدين العام بوصفه مصدراً أساسياً لتمويلها.

4-2. خصائص الدين العام:

يتميز الدين العام بمجموعة من الخصائص نكرها كالاتي⁴:

- الدين العام مبلغ مالي.
- الدين يُدفع بصورة اختيارية.
- يُعقد الدين العام من قبل الدولة.

¹ محمد عبد الحلیم عمر، مرجع سابق، ص4.

² غازي حسين عنابة، مرجع سابق، ص59.

³ أحمد قباجة، مرجع سابق، ص11.

⁴ الدكتور منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، كلية القانون جامعة الفاتح، ليبيا، 2004، ص 83.

- يتم الدين العام بموجب عقد بين طرفين.
- يتضمن الدين العام مقابل وفاء.
- يستند الدين العام إلى قانون.

4-3. أنواع وتقسيمات الدين العام:

تتعدد التصنيفات المتعلقة بالدين العم بتعدد زوايا التحميل وتعدد المعايير، وفيما يلي سنذكر أصناف الدين العام وأقسامه:

4-3-1. الديون المحلية والديون الخارجية: لم يذكر في المفاهيم أعلاه معيار "الإقامة" بالنسبة للدائن ولأن مجموع الدين العام يتألف من جميع التزامات دين وحدات القطاع العام المقيمة لمقيمين آخرين وغير المقيمين داخل الحيز الإقليمي للدولة المعنية. فمن المهم جدا أن نتطرق لمفهومي الدين المحلي والدين الخارجي¹.

-**الدين المحلي:** هو التزامات الدين المستحقة على المقيمين لمقيمين آخرين في نفس الاقتصاد المحلي.

-**الدين الخارجي:** هو التزامات الدين المستحقة على المقيمين لغير المقيمين في الاقتصاد المحلي.

4-3-2. الديون الاختيارية والديون الإجبارية:

من الطبيعي أن تكون القروض اختيارية بحيث يكون الفرد و الهيئات أحرار في إقراض الحكومة أم عدم اقراضها، أي الاكتتاب في القروض أم لا .

ولكن إذا لجأت الدولة إلى إجبار بعض الهيئات العامة على إقراضها فتكون القروض في هذه الحالة قروض إجبارية. وقد يتخذ الإجبار شكلا مباشرا عندما تلزم الدولة هيئات معينة على الاكتتاب في القروض العامة، وقد يتخذ الإجبار شكل غير مباشر عندما تقيد الدولة عملية الائتمان من خلال فرض رقابة مشددة على الائتمان الخاص فتضطر الهيئات و البنوك إلى الاكتتاب في القروض العامة.

¹ International Monetary Fund .Public sector debt statistics : guide for compilers and users, 2011.Washington P:3.

4-3-3. الديون القصيرة، متوسطة وطويلة الأجل:

أجل الاستحقاق الأصلي هو الفترة من تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد،¹ (سواء كانت هذه الدفعة رئيسية أو فائدة أو أي نوع آخر من الرسوم)، وقد يكون أجل استحقاق أداة الدين قصيرا متوسطا أو طويلا لهذا الدين²:

- الدين القصير الأجل: هو الدين الذي أجل استحقاقه الأصلي هو أقصر من سنة واحدة.
- الدين متوسطة الأجل: هو الدين الذي أجل استحقاقه الأصلي أكثر من سنة وأقصر من خمس سنوات.
- الدين طويلة الأجل: هو الدين الذي أجل استحقاقه الأصلي أطول من خمس سنوات.

لكن بالنسبة لإحصاءات الدين العام كأرقام مجمعة (في مختلف التقارير لأغراض تطبيقية) عادة ما يظهر الدين قصير الأجل ويتم تجميع الديون المتوسطة والطويلة الأجل كنوع واحد، أين يصبح نوعين للاستحقاق الأصلي، الدين ذا الأجل القصير والدين ذا الأجل الطويل، والذي يتضمن عادة على الدين ذا الأجل المتوسط.

4-3-4. الديون المنتجة والديون الغير منتجة:

يمكن أن نميز بين نوعين من الدين حسب طبيعة الاستعمال على النحو التالي:

- **الديون المنتجة:** يعتبر الدين العام منتجا، عندما تستثمر مقدار ما تقتضيه الحكومة في الأصول أو المؤسسات الإنتاجية مثل: السكك الحديدية والري ومشاريع متعددة الأغراض، التي تدر دخلا كافيا للسلطة العامة لدفع الفائدة السنوية على الدين، فضلا عن المساهمة في سداد أصل الدين على المدى الطويل، على هذا النحو، المجتمع لا يتحمل أي عبء من جراء الاستدانة العامة.
- **الديون الغير منتجة:** يعتبر الدين العام غير منتجا، إذا اقتضت الحكومة لأغراض غير منتجة مثل: تمويل الحرب، أو الإنفاق لأجل توفير الفخامة في الإدارات العامة وغيرها، فالقروض الحكومية الغير المنتجة لا تعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ولا تستطيع أن تسدد أعباءها ذاتيا، وبالتالي الدين العام الغير المنتج يلقي بأعبائه على المجتمع، من خلال إمكانية لجوء الحكومة لفرض ضرائب إضافية لأجل سداده³.

¹ International monetary fund .public sector debt statistics : guide for compilers and users, Op.cit, P:28

² Enrique cosio-pascal. Audit of public debt. Introduction and institutional framework, New York, 2006,P:16 .

³ Smriti chand. Public Debt: 6 Major Forms of Public Debt – Explained!.in Link : <https://www.yourarticlelibrary.com/debts/public-debt-6-major-forms-of-public-debt-explained/26311/> (تاريخ الإطلاع:2020/09/10:16:16)

4-4. الآثار الاقتصادية للدين العام:

أ. أثر القروض العامة في الناتج المحلي الإجمالي:

إذا أنفقت الدولة القروض العامة على المشاريع الإنتاجية أو الخدمية فإن ذلك سيؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج فيقوم المستثمرون بتوسيع مشاريعهم أو العمل بوردية إضافية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتصنيع المواد الأولية ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي¹. و يوجد حالتين في الإقتصاد:

- ✓ في حالة الركود ينخفض حجم الطلب و يتوقف الإنتاج و تظهر البطالة وتنخفض الدخل، فإذا قامت الدولة بتوجيه هذه الأموال نحو الاستثمار فسوف تكون الآثار ايجابية و خاصة إذا كان الإقتصاد يعمل عند مستوى اقل من التوظيف الكامل و توجد بطالة (و هذه حالة غالبية الدول النامية).
- ✓ أما في حالات الرواج فإن إنفاق القروض العامة سوف يزيد الطلب الأمر الذي يدفع الإقتصاد باتجاه التضخم لذلك لا ينصح الإقتصاديون بالاقتراض والإنفاق في حالات الرواج لأن معدلات التضخم سوف تزداد².

ب. آثار القروض العامة في الدخل:

إذا طرحت الدولة القروض العامة على الاككتاب العام فإن المشتركين في القروض هم أصحاب الدخل المرتفعة أو المتوسطة، أي سوف تسحب جزءاً من دخولهم وإذا قامت بإنفاق القرض على المجالات الخدمية فإن المستفيدين هم الفقراء، في حين يتحمل الأغنياء عبء هذا التحسن، وبالمقابل إذا أنفقت الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية فإن المستفيدين هم الأغنياء وجزئياً الفقراء لأن البطالة سوف تتخفض، لكن المنتجين سوف يوظفون آلات جديدة وتجهيزات مما يؤدي إلى زيادة أرباحهم. وبوجه عام فإن إنفاق القرض سوف يؤثر في مستويات الدخل وسوف ينشط مجالات العمل وسوف تزداد الدخل ثانية، فإذا كررت الدولة الاقتراض والإنفاق فإن ذلك سيرفع من مستويات الدخل المتدنية ويترأ تحسن على مستويات المعيشة³.

وإذا وُجّهت هذه الأموال نحو الاستهلاك فسوف يزيد الطلب الكلي و ينشط الاستثمار بشرط ان يكون الإقتصاد يعمل عند مستويات أقل من مستوي التشغيل الكامل، أما إذا كان الإقتصاد يعمل عند حالة التوظف و لا توجد بطالة فسوف تحدث آثارا سلبية.

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة حالة عجز الموازنة العامة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، ط 2 ، 2001، ص45.

² القانون المالي، المجلد السادس، علم الفقه، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 2007، ص342.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي (مجموعة النيل العربية، ط 1، القاهرة 2002)، ص125.

ج . آثار تسديد القروض العامة:

إذا قامت الدولة بتسديد القروض العامة عند حلول أجلها فإن ذلك سيؤثر في الإنتاج والدخل معاً نظراً لأنها ستحرر الأموال التي كانت معطلة أو من فائض الموازنة.

فإذا سددت الحكومة القروض العامة وكان الاقتصاد في مرحلة أقل من مرحلة التشغيل الكامل فإن أصحاب الأموال سوف يتوجهون بها إلى السوق فيزداد الطلب على سلع الإنتاج، ولسع الاستهلاك الأمر الذي سيدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج فيزداد عرض السلع والخدمات ويزداد التشغيل وتزداد الدخول ويمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل¹.

أما إذا أنفقت الدولة القروض وكان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل، فإن ذلك سيزيد الطلب الكلي ونظراً لوصول الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الجديدة الناجمة عن تسديد القروض سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار وحدوث التضخم، لذلك لا ينصح في مرحلة التشغيل الكامل باستهلاك القروض أو تسديدها، بل سحب سيولة من السوق بهدف تخفيض الأسعار.

¹ النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، لعام 2004 و2008، ص86.

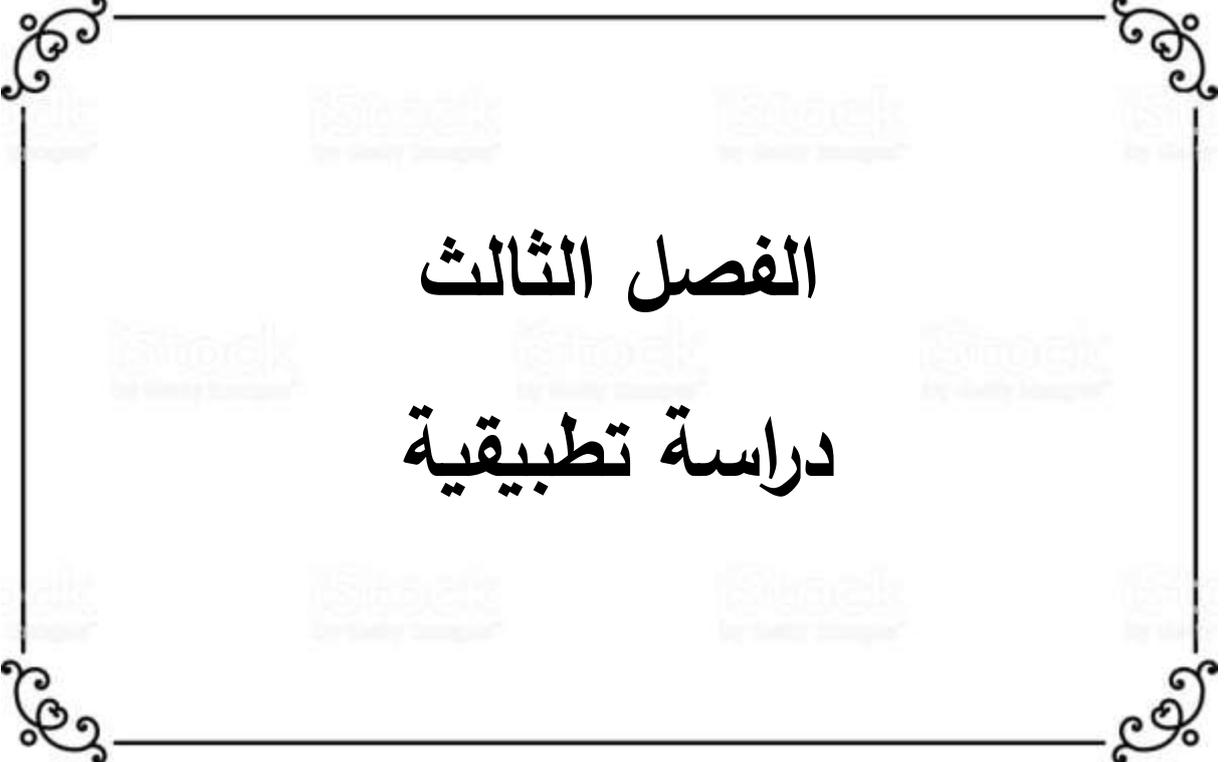
خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة ودور الدين العام الذي يعتبر سياسة تعتمد عليها الدولة في علاج العجز الموازني باستخدام السياسة الإنفاقية أو استخدام الإيرادات العامة، للوصول لحالة الاستقرار الاقتصادي وتوصلنا لاستخلاص أن:

تعتبر الإيرادات العامة للدولة الركيزة الأساسية التي يقف عليها الاقتصاد وكلما كانت الدولة متحكمة في إيراداتها كلما كانت لديها القدرة على ترشيد نفقاتها، فالإيرادات العامة هي كل ما تمتلكه الدولة أو تحصل عليه من مختلف المصادر في شكل تدفقات نقدية بهدف إشباع الحاجات العامة.

وتقوم الميزانية العامة للدولة في برنامجها على جانبين أساسيين والمتمثلين في الإيرادات العامة والنفقات العامة، فقد تعمل الدولة على توفير وتحصيل إيراداتها أو مواردها لتغطية جميع نفقاتها وذلك من أجل تحقيق التوازن بينهما، لكن في حالة ما إذا لم يتحقق التوازن بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، أم عدم قدرة إيرادات الدولة على تلبية حاجات الجمهور أو بمعنى آخر عدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، فهنا تتعرض ميزانية الدولة إلى ما يسمى بعجز الميزانية العامة والذي بدوره له تأثير كبير على اقتصاد الدولة، لذلك تسعى جميع الدول إلى معالجة هذا العجز وذلك من خلال الاقتراض أو فرض ضرائب جديدة أو من خلال الإصدار النقدي الجديد... الخ.

يعتبر الدين العام من أبرز أدوات سياسة الميزانية التي لها فعالية كبيرة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لما لها من تأثير كبير في حجم الإيرادات العامة حيث يعتبر التأثير في الإيرادات العامة من أبرز الوسائل البارزة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، من أجل توفير حجم التمويل المطلوب بأقل تكلفة ممكنة في الأجل من المتوسط إلى الطويل، بدرجة معقولة من المخاطرة.



الفصل الثالث
دراسة تطبيقية

تمهيد:

تطرقنا في الجانب النظري إلى مفهوم النفقات العامة والإيرادات العامة، فهما تمثلان الركيزة الأساسية التي يقف عليها الإقتصاد، وتعمل الدولة على تحصيل إيراداتها لتغطية نفقاتها من أجل تحقيق التوازن فحدوث الاختلال بينهما قد يسبب العجز في الموازنة العامة، وفي هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر في إطار الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرين ومدى الترابط بينهما باستخدام الأساليب والإختبارات القياسية الحديثة.

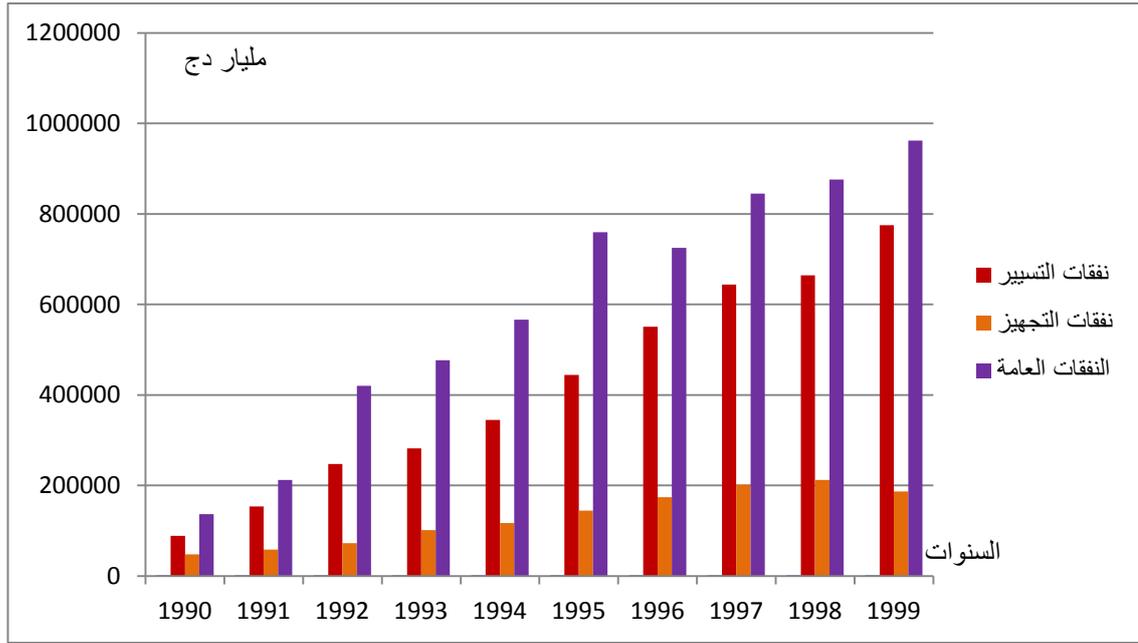
1- تحليل تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر 1990-2019

1-1. تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 1990-2019: لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر منذ 1990، حيث قسمها المشرع الجزائري إلى نفقات التشغيل و1 نفقات التجهيز، ومن أجل معرفة التطورات الحاصلة في النفقات العامة في الجزائر سيتم تقسيم هذا التطور على مرحلتين كما سيتم عرض وتحليل النفقات العامة حسب طبيعتها خلال الفترة 1990-2019.

1-1-1. التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

ارتفعت وتيرة النفقات العامة من 136.500 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 212.100 مليار دينار جزائري سنة 1991 إلى 759.617 مليار دينار جزائري سنة 1995 بنسبة زيادة تقدر ب 35.81% مع ما يقارب 67% منها متمثلة في نفقات التشغيل التي عرفت زيادة قصوى في الفترة 1992-1999 وصلت إلى 89.2%، وكان السبب وراء ارتفاع وتيرة النفقات بشكل عام هو تحسن الإيرادات العامة في الجزائر نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما بلغ أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية 1956، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الإجتماعية لدعم الفئات المحرومة وتخصيص مبالغ ضخمة للتطهير للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 إلى 124.4 مليار دج سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكد نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات، ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاضا سنة 1996 يرجعه بعض الإقتصادييين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الإقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي. والشكل رقم(03) يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999.

¹ مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التشغيل، جامعة الجزائر، 2015، ص243.



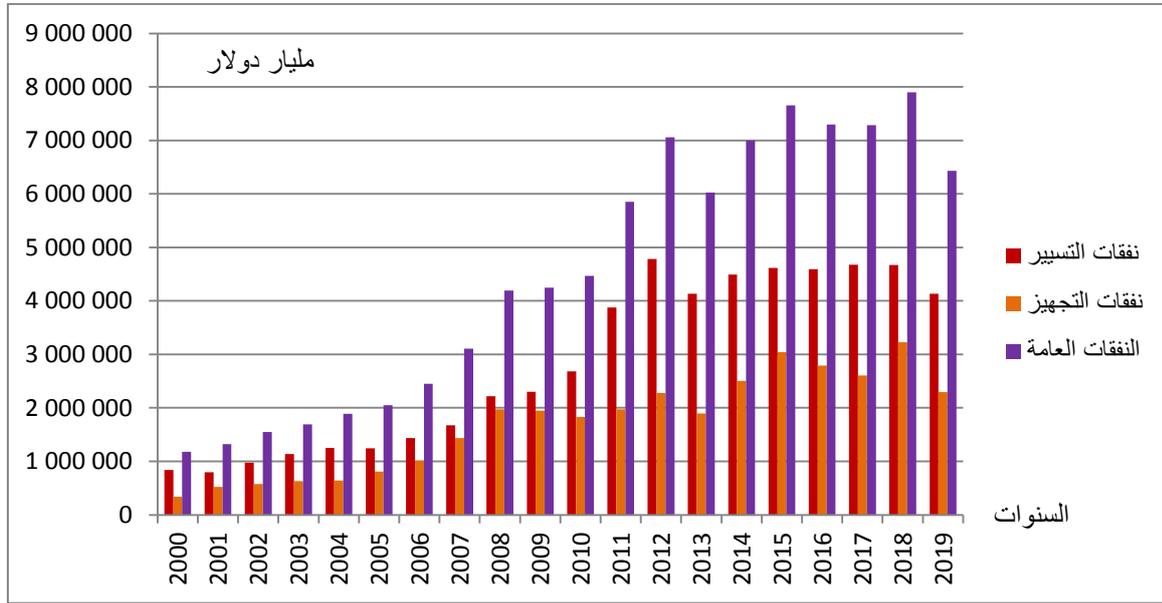
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1) وبرنامج Excel 2016

يتضح من الشكل رقم (03) أن النفقات العامة خلال هاته الفترة كانت في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصاها 961.682 مليار دولار سنة 1999 في حين حققت أقل قيمة سنة 1990 بما يقارب 136.500 مليار دولار جزائري.

1-1-2. التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

إن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط من 17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004 ومع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) ساهم في رفع وتيرة الإنفاق العام من 950.496 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى حوالي 4246.334 مليار دينار جزائري سنة 2009، وصاحبه تراجع نفقات التشغيل سنة 2005 إلى 1245.100 مليار دج وفي المقابل ارتفعت نفقات التجهيز لتصل إلى 806.900 مليار دج بنسبة 36.20% من إجمالي الإنفاق العام، كما شهدت سنة 2010 زيادة طفيفة في النفقات العامة بمبلغ 4466.940 مليار دج مقارنة بسنة 2009 وأصبحت 5853.569 في سنة 2011 ثم 7058.173 مليار دج في 2012 بمتوسط نسبة زيادة عن السنة الماضية 31%، كانت الزيادة بسبب ارتفاع المصاريف الجارية للميزانية، وتراجعت هذه النفقات سنة 2013 إلى مبلغ 6024.131 مليار دج بسبب تراجع نفقات التجهيز بنفس النسبة، ثم عودة الارتفاع في 2014 بمبلغ 6995.769 مليار دج منها 35.75% نفقات تجهيز، غير أن سنة 2016 لم تعرف هذه الزيادة بل سجلت ارتفاع طفيف ومتوازن بين نفقات التشغيل التجهيز، وواصلت النفقات ارتفاعها إلى غية الزيادات تتعلق بمشاريع البنى التحتية، وارتفعت معدلات الإنفاق العام المحلي على المشاريع وتنامي

الاستثمارات العمومية وسياسة الدعم الموجه للطبقات الهشة والمتوسطة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (04) الموالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1) وبرنامج Excel 2016

يتضح من الشكل رقم (04) أن النفقات العامة قد شهدت تطورا ملحوظا حيث بلغت ذروتها سنة 2018 بما يعادل 7899.061 مليار دج، في حين سجلت أقل قيمة سنة 2000 وقُدرت بـ 1178.122 مليار دج

1-2- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر 1990-2019:

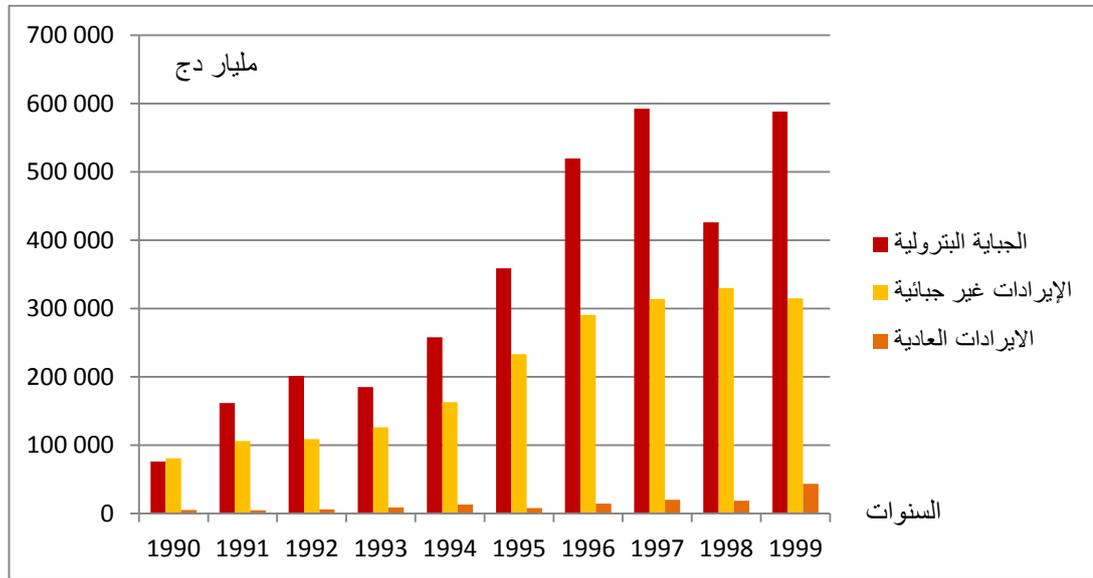
أدت الإصلاحات الضريبية والمتواصلة في الجزائر إلى تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر إلى ثلاث أقسام وهي¹: الإيرادات الجبائية العامة، الإيرادات الجبائية البترولية، الإيرادات العادية. ومن أجل معرفة التطورات الحاصلة في النفقات العامة في الجزائر سيتم تقسيم هذا التطور على مرحلتين كما سيتم عرض وتحليل النفقات العامة حسب طبيعتها خلال الفترة 1990-2019.

1-2-1. التطور الإجمالي للإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999:

شهدت سنة 1992 ارتفاع في سعر النفط العالمي أدى إلى تطور الإيرادات العامة من 125.500 مليار دج سنة 1990 إلى 248.900 مليار دج، بسبب ارتفاع الجباية البترولية حيث بلغت 161.500 مليار دج، لكن سنة 1993 عرفت انخفاضا محسوبا في الجباية البترولية حيث بلغت 185.000 مليار دج بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي وبلغت الإيرادات 313.949 مليار دج، وسرعان ما عادت الجباية البترولية للارتفاع فسجلت 257.700 مليار دج سنة 1994 رافقه زيادة في كل من

¹ مصطفى جاب الله، مرجع سابق، ص 240-241.

الإيرادات الغير جبائية، والإيرادات العامة بحصيلة 163.200 و 13.300 مليار دج على التوالي وبالضرورة زيادة قيمة الإيرادات إلى 477.181 مليار دج، وخلال عامي 1996 و 1997 قامت الدولة بإعادة هيكلة تعريفية الاستيراد حيث خفضت عدد المعدلات فوصل إلى 5 معدلات تتراوح ما بين 0% و 40%، حيث بلغت الإيرادات العامة خلالهما ما يقارب 825.157 و 926.558 مليار دج على التوالي، كما رفت سنة 1998 انخفاض في قيمة الجباية البترولية حيث نزلت إلى 425.900 مليار دج، رافقه انخفاض في الجباية العادية بما يقارب 18.900 مليار دج، وانخفاض مجمل إيرادات إلى 774.511 مليار دج، لكن سرعان ما عادت كل أنواع الإيرادات للارتفاع سنة 1999 ووصل إجمالي الإيرادات إلى 950.496 مليار دج. والشكل رقم(05) الموالي يشرح ذلك



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(1) وبرنامج Excel 2016

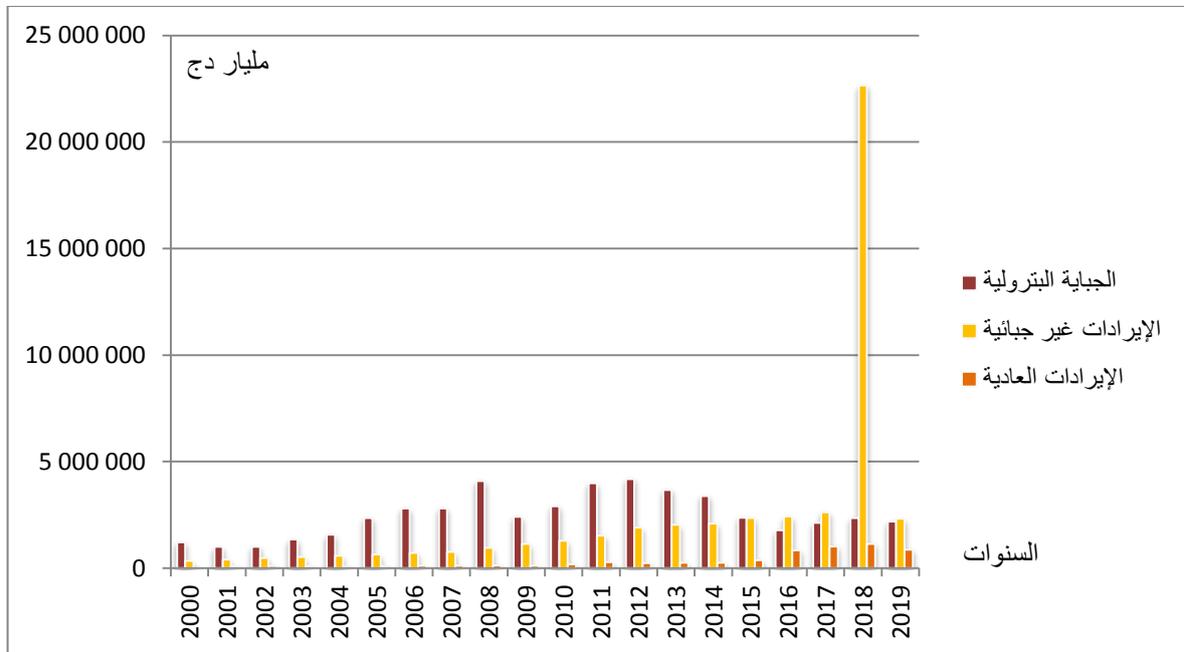
يتضح من الشكل رقم(05) أن الإيرادات العامة في الجزائر في هذه الفترة قد بلغت ذروتها سنة 1999 بمبلغ 950.496 مليار دج، ووصلت إلى أدنى قيمة سنة 1990 بما يقارب 152.500 مليار دج

1-2-2. التطور الإجمالي للإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2019:

تطورت الإيرادات العامة من 1124.924 مليار دج سنة 2000 إلى 1389.737 مليار دج سنة 2001 بنسبة زيادة 53.46% وهذا بفضل ارتفاع إيرادات الجباية العادية والإيرادات غير الجبائية التي قاربت نصف إجمالي الإيرادات العامة، من 398.200 مليار دج سنة 2001 إلى 482.900 مليار دج سنة 2002 وهو ما ساهم في تراجع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1576.684 مليار دج، ثم الإرتفاع الجديد لأسعار النفط سنة 2003 أدى إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1350.000 مليار دج بنسبة 70.43% من إجمالي الإيرادات العامة الذي بلغ 1525.551 مليار دج، وبعد تواصل أسعار

النفط في الارتفاع خلال الفترة (2004-2007) تواصلت الجباية البترولية في الارتفاع لتبلغ 2796.800 مليار دج سنة 2007، وصل سعر برميل النفط 92.57 دولار سنة 2008، ما أدى إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية بـ 4088.600 مليار دج، مع متوسط نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال نفس الفترة ما يقارب 76%، وبعد حدوث الأزمة البترولية في نفس السنة انخفضت الجباية البترولية مع انخفاض أسعار البترول ليبرز دور الجباية العادية للتقليل من آثار هذا الانخفاض محققة مليار 136.400 دج، وبعد عودة الاستقرار للأسواق العالمية سنة 2010 وارتفاع اسعار البترول 111 دولار للبرميل، مع ثبات نسبي في الإيرادات العادية والغير جبائية، وبالتالي تحقيق إجمالي إيرادات عامة بلغ 3489.810 مليار دج في 2011، ثم مليار 3804.030 دولار في 2012 رغم تراجع حجم الصادرات النفطية.

في سنة 2013 تراجعت العائدات البترولية إلى 3678.100 مليار دج ثم مليار 3388.400 دج في 2014، لتسجل أدنى مستوى في 2015 بمبلغ 2373.500 مليار دج، ومنه عودة الجباية العادية للواجهة لتسجل مبلغ 374.900 مليار دج بنسبة 53.49% من إجمالي الإيرادات العامة، نفس الشيء في 2016 بإجمالي إيرادات 5011.581 مليار دج وواصل الارتفاع في (2017-2018) بمبلغ 6047.885 و 6312.959 مليار دج على التوالي، ليعود إجمالي الإيرادات للانخفاض سنة 2019 ليصل إلى 6429.520 مليار دج. والشكل رقم (06) التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1) وبرنامج Excel 2016

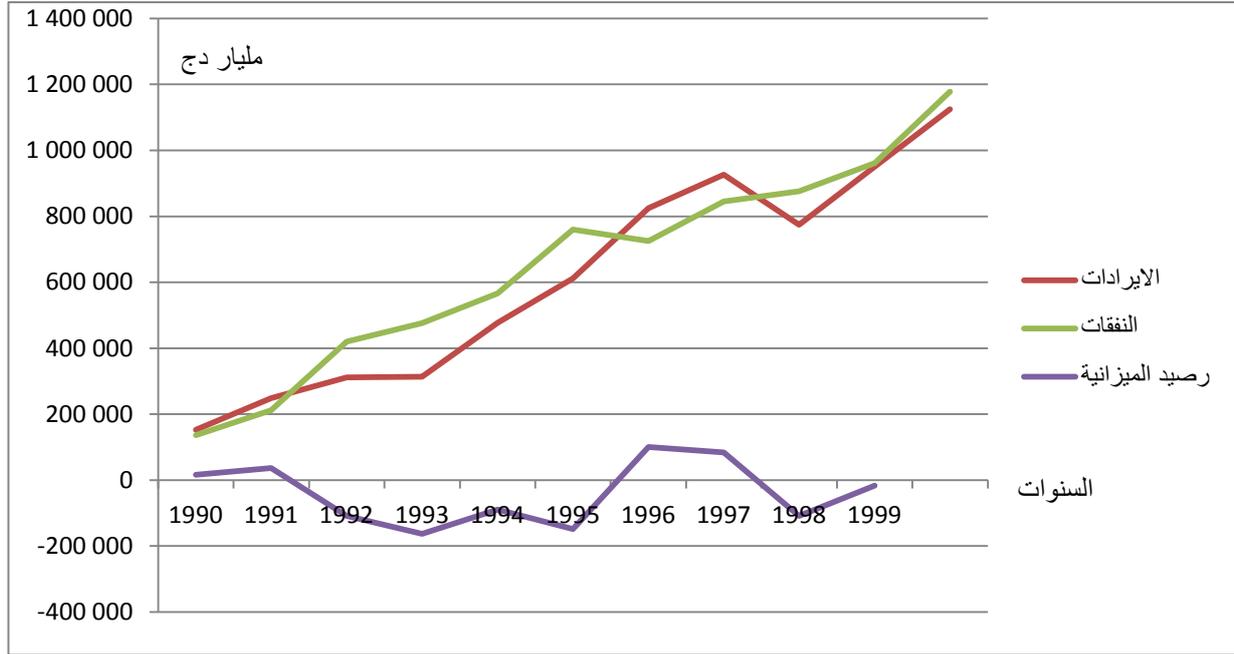
يتضح من الشكل رقم(06) أن الإيرادات العامة في الجزائر في هذه الفترة قد شهدت تذبذبات حيث بلغت ذروتها سنة 2018 بمبلغ 6313.959 مليار دج، ووصلت إلى أدنى قيمة سنة 2000 بما يقارب 1124.924 مليار دج، وإن هذه الإحصائيات تبين أن أي تقلب في أسعار النفط يؤثر مباشرة في رصيد إيرادات الدولة وفي وضعية موازنتها.

1-3. تحليل تطور رصيد الميزانية في الجزائر 1990-2019:

ونظرا للتطورات التي شهدتها كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة يصعب التحكم في حجمها من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية البترولية من جهة أخرى فإنها أدت إلى عجز في الموازنة العامة، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التالية.

1-3-1. تحليل تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-1999:

نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة، فقد سجلت الموازنة العامة فيهما فائضا قدر ب 36 مليار دج في سنة 1991، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة من 152.500 مليار دج سنة 1990 إلى 248.900 مليار دج سنة 1991، وهذه الزيادة كان سببها الرئيسي هو الزيادة في الجباية البترولية التي بلغت 161.500 مليار دج سنة 1991، لكن سرعان ما عاد العجز الموازني سنة 1992 حيث بلغت عجزا قدره (108.267 مليار دج) وأيضاً ارتفع العجز سنة 1993 وبلغ (162.678 مليار دج)، ثم عاد لينخفض سنة 1994 بنسبة 45.19% حيث بلغ (89.148 مليار دج)، ثم ارتفع مجددا سنة 1995 (147.886 مليار دج) ويعود ذلك لانخفاض أسعار البترول حيث وصلت إلى 358.800 مليار دج وإلى ارتفاع النفقات العامة بوتيرة أسرع إذ بلغت 759.617 مليار دج سنة 1995. ليسجل بعدها خلال سنتي 1996-1997 فائضا قدره 100.548 و 84.100 مليار دج على التوالي، وهذا بسبب ارتفاع الجباية البترولية من جهة والتعديل الذي مس سعر الصرف من جهة أخرى، من خلال تخفيض دج وزيادة الواردات من العملة الصعبة عن طريق تحرير التجارة الخارجية وبالتالي فتح المجال أمام الخواص للتصدير بعد ان كان حكرا على الدولة. ليعاود العجز مرة أخرى ظهوره بسبب تراجع أسعار البترول حيث وصلت إلى 425.900 مليار دج سنة 1998 وتواصل العجز إلى أن بلغ ما يقارب (16.500 مليار دج) سنة 1999. والشكل رقم (07) الموالي يبين هذا :



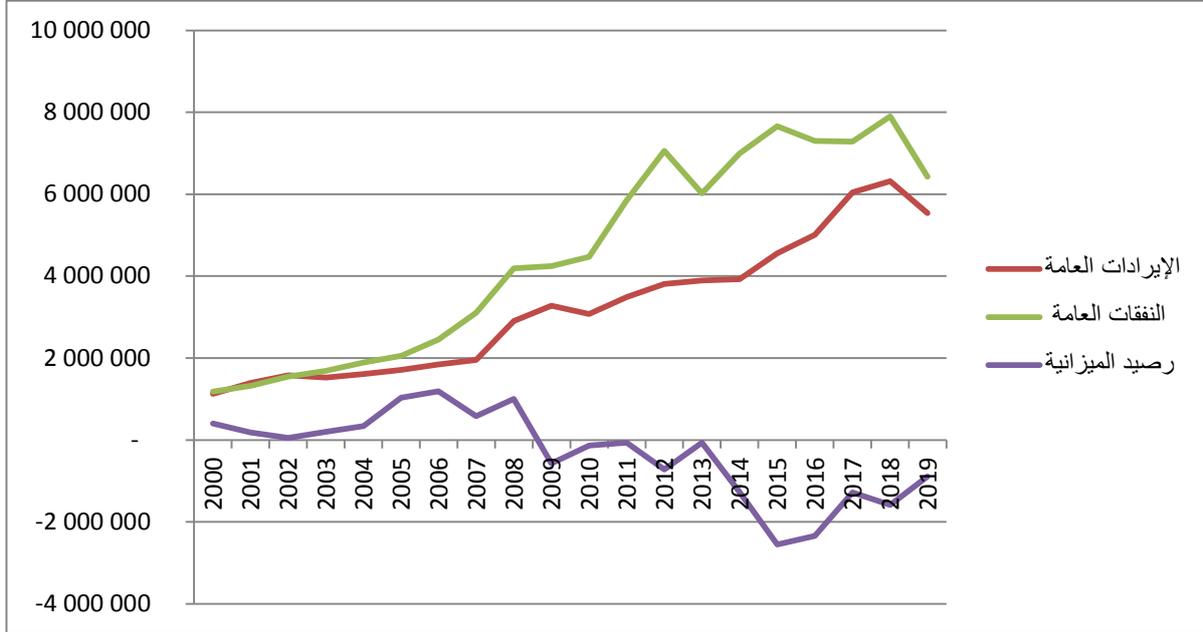
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1) وبرنامج Excel 2016

يتضح من الشكل رقم (07) أن رصيد الميزانية في الجزائر في هذه الفترة شهد تذبذبات حيث بلغ ذروته سنة 1996 بمبلغ 100.548 مليار دج، ووصل إلى عجز قيمته (162.678 مليار دج) سنة 1993، وهذا راجع إلى تطور نمو النفقات العامة بشكل أسرع من الإيرادات العامة.

1-3-2. تحليل تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2019:

بعد أن أتت الإصلاحات الاقتصادية بثمارها وتحسن سعر الصرف، عادت الفوائض المالية للظهور خلال سنة 2001 و 2002 حيث سجلت فيهما الموازنة العامة فائضا ب 184.500 و 52.600 مليار دج على التوالي، مع الإشارة إلى أن هذه الفوائض ليست فوائض حقيقية ناتجة عن قطاعات منتجة بل عن قطاع ريعي يتأثر بالمتغيرات الدولية، وابتداء من سنة 2009 عاود العجز مرة أخرى، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع النفقات العامة من جهة وانخفاض سعر البترول ابتداء من السادسي الثاني لسنة 2008 واستمراره حتى منتصف 2009، كما يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث بلغ مقدار العجز (570.300 مليار دج) ويعود أيضا إلى طريقة تمويل هذا العجز، حيث لجأت الدولة إلى تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات وأيضا الإصدار النقدي والتمويل غير البنكي، ازداد رصيد الموازنة العامة عجزا ليلعب سنة 2014 قيمة (1275.300 مليار دج) لينخفض العجز سنة 2017 حيث بلغ (1284.800 مليار دج) و يعود هذا التذبذب إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول والتي بدورها انخفضت خلال هذه الفترة من 100.2 دولار سنة 2014 إلى 55 دولار سنة 2018 وبالتالي انخفاض الجباية البترولية من 3388.400 مليار دج سنة 2014 إلى 2186.300 مليار دج سنة 2019. وعلى

الرغم من تحسن أسعار النفط بعد ذلك، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة عجز الموازنة العامة ابتداءً من سنة 2013 إلى غاية سنة 2019 بـ (895.421 مليار دج) حيث يعود هذا العجز إلى التوسع الكبير في النفقات العامة. والشكل الموالي رقم (08) يوضح المعلومات التالية:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1) وبرنامج Excel 2016

يتضح من الشكل رقم (08) أن رصيد الميزانية في الجزائر في هذه الفترة شهد تذبذبات حيث بلغ ذروته سنة 2006 بمبلغ 1186.800 مليار دج، ووصل إلى عجز قيمته (2553.200 مليار دج) سنة 2015، بسبب عجز الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة المتزايدة.

2- الأدوات والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة:

2-1. السلاسل الزمنية

ترتبط الظواهر الاقتصادية والتجارية وغيرها من الظواهر الأخرى بالزمن، ويمكن ترتيب قيم هذه الظواهر وفقاً لزمان حدوثها وهو ما يسمى بالسلاسل الزمنية. وتعد الدراسة الإحصائية للسلاسل الزمنية من أهم المواضيع الإحصائية فهي تسمح بدراسة سلوك الظواهر والتحكم في مساراتها من خلال القيام بعملية التنبؤ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نجاح عملية التسيير.

لقد تعددت تعريفات السلسلة الزمنية وجميعها تلتقي حول تغير الظاهرة عبر الزمن. أبسط هذه التعاريف: أن السلسلة هي مجموعة من المشاهدات المأخوذة عن متغير واحد أو أكثر مرتبة وفقاً لزمان حدوثها في فترات زمنية متساوية¹.

¹ عبد الرحمان الأحمد عبيد: مبادئ التنبؤ الإداري، النشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003، ص 183.

السلسلة تحتوي على عدد من القياسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن¹.

استقرارية السلاسل الزمنية: السلسلة الزمنية هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أما السلسلة الزمنية الغير مستقرة فإن مستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وتفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستعمل بيانات السلاسل الزمنية أنها مستقرة (ساكنة) وغياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مظلمة، ويرجع هذا إلى البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه العام بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما، ويحدث هذا غالباً في موجات الرواج، الكساد أو الركود التي تجتاح المجتمعات.

و تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تحققت الشروط التالية:²

- ثبات الوسط الحسابي للسلسلة $E(Y_t) = u$
- ثبات تباين السلسلة $Var(Y_t) = E(Y_t - u)^2 = \sigma^2$
- اعتماد التغيرات بين فترتين زمنيتين على المدة الفاصلة بينهما $\gamma_t = E[(Y_t - u)(Y_{t+k} - u)]$

و يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وهما:³

2-2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المشترك لأن غيابها يتسبب في العديد من المشاكل القياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية بالإضافة إلى معرفة نوع عدم الاستقرار، وتعد اختبارات جذر الوحدة كقيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية ونذكر منها⁴:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي، الدرا الجامعية، الإسكندرية، ط2 ، 2000 ، ص620.

² كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014 ص337،338.

³ Damodar.N,Guajarati, Basic Econometrics, 5 edition, the McGraw-Hill companies, 2004, p 797.

⁴ Bourbonnais Régis, économétrie- cours et excercices- Edition Dunod, 9eme édition, paris,2015,p:252.

- اختبار Dickey-Fuller المطور (Augmenté):

يختلف هذا النموذج عن النموذج السابق في كون أن النموذج الأول يفترض أن السياق ε_t هو عبارة عن ضجة بيضاء وفي الحقيقة لا يوجد أي سبب حتى يفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. ينص مبدأ هذا الاختبار على اختبار الفرضية التالية:¹

$$H_1 : |\phi_1| < 1$$

يتم تقدير النماذج الثلاثة السابقة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ويصبح لدينا النماذج التالية:

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t + \mu \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t + \mu + bt \quad \text{النموذج الثالث:}$$

وتشير p إلى رقم التأخر الذي يتم تحديده عن طريق تقنية معياري Akaike et Schwarz والمبادئ العامة لهذا الاختبار مماثلة لاختبار DF(Dickeyfuller).

2-3. اختبار التكامل المشترك ذو المتغيرين ل(Granger and Engel 1987):

العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المشترك هو أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF أو غيرها من الاختبارات الأخرى. حيث أثبت كل من Granger and Engel (1987) بطريقة اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين²:

تعتمد الأولى على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقه المربعات الصغرى $Y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t$ بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين X و Y وعليه فإن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار وما يعرف بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة نحو التوازن في الأجل الطويل، ولذلك نستخدم نموذج

¹ Éric Dor, économétrie cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaire, direction de collection: Roland Gillet, Paris, 2004, p 169

² وليد اسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 247.

تصحيح الخطأ ECM من أجل التوفيق بين السلوكين القصير والطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية وبعد التأكد من وجود التكامل المشترك فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرين هو نموذج تصحيح الخطأ ECM ، ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل¹.

فإذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين غير مستقرتين ومتكاملتين يمكننا تقدير العلاقة بينهما انطلاقاً من نموذج تصحيح الخطأ، ولقد بين كل من أنجل وجرانجر أن كل السلاسل الزمنية المتكاملة يمكن تمثيلها بهذا النموذج، ويتم تقدير النموذج وفق الخطوتين التاليتين²:

- الخطوة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بواسطة المربعات الصغرى $Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + MCO$
- الخطوة الثانية: تقدير علاقة (النموذج الحركي) المدى القصير بواسطة MCO

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 \Delta \varepsilon_{t-1} + \mu_t$$

حيث يشترط في حد معامل الخطأ α_2 ، والذي يعبر عن سرعة التكيف أن يكون سالبا ومعنوي إحصائياً، حتى يتفق مع أسلوب نموذج تصحيح الخطأ، ولذلك يسمى بتصحيح الخطأ، حيث يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الديناميكي في الأجل القصير والطويل، بين المتغير التابع والمتغير المستقل. في الكثير من الأحيان تكون هناك عدة أشعة للتكامل المشترك، وبالتالي فإن طريقة أنجل-جرانجر تعتبر غير ملائمة في هذه الحالة، إضافة إلى ذلك، مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية OLS غير ثابتة مهما كان شعاع التكامل المشترك، لذلك وفي هذه الحالة ينبغي اللجوء إلى التمثيل الشعاعي لنموذج تصحيح الخطأ VECM.

- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

نفترض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة p يرمز له VAR(p) مع k متغير في شكل مصفوفة³:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

مع: y_t : شعاع ذو بعد $K \times 1$ يضم k متغير $y_{1t}, y_{2t}, \dots, y_{kt}$

A_p : شعاع ذو بعد $K \times 1$

¹ محمد صالح تركي الفريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 273.

² شياخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 292.

³ Helmut. L and Markus. K, APPLIED TIME SERIES ECONOMETRICS, Cambridge university press, UK, 2004, pp: 88.89.

ε_t : شعاع الأخطاء العشوائية ذو بعد $K \times I$ يمثل سيرورة خطأ أبيض ذات وسط حسابي يساوي صفر، مع مصفوفة التباين المشترك

$E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \Sigma \varepsilon$ أي $\varepsilon_t \sim i. id(0, \Sigma \varepsilon)$ وتجدر الإشارة إلى أن نموذج VAR(p) يمكن إعادة كتابته على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM وهذا عندما يكون شرط الاستقرار غير محقق، حيث يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

إذا كانت جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، فإنه يمكن بسهولة استخدام طريقة VAR، أما إذا لم تكن مستقرة أي متكاملة من الدرجة d ، حيث $d \geq 1$ فإنه يمكن القيام بأمرين:

- إذا لم تكن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه يجب حساب الفروق (إجراء التفاضل) (d) مرة واحدة من أجل الحصول على نموذج VAR.

- إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM.

يمكن تعريف نموذج VECM من الدرجة p كما يلي¹:

$$\Delta y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \Gamma_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \Pi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Gamma_i = \sum_{j=i+1}^p A_j \quad \text{و} \quad \Pi = \sum_{i=1}^p A_i - 1 \quad i=1,2,\dots,p-$$

تم التوصل إلى نموذج VECM انطلاقاً من مستويات نموذج VAR من خلال طرح y_{t-1} من كلا الطرفين وإعادة ترتيب الحدود.

تشير Π إلى مصفوفة المعامل طويل الأجل.

إن الحد Πy_{t-1} يطلق عليه عادة اسم الحد الطويل الأجل أو حد تصحيح الخطأ للنموذج.

يمكن كتابة المصفوفة Π على الشكل $\Pi = \alpha \beta'$ ، حيث أن الشعاع α يمثل قوة استعادة التوازن أو سرعة التعديل للعودة إلى التوازن، أما β فهو عبارة عن شعاع تمثل عناصره معاملات العلاقات طويلة الأجل للمتغيرات، وكل توفيقية خطية تمثل علاقة تكامل مشترك.

- إذا كانت جميع عناصر Π معدومة أي رتبة المصفوفة تساوي صفر وبالتالي: $(A_1 + A_2 + \dots + A_{p-1}) = I$ فإنه لا يمكن المرور إلى إنجاز نموذج تصحيح الخطأ، حيث يتم في هذه الحالة تقدير نموذج VAR التقليدي باستخدام المتغيرات ذات الفروق الأولى من أجل حذف الاتجاهات الزمنية.

- إذا كانت رتبة المصفوفة Π تساوي K ، فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة أي $I(0)$ وبالتالي في هذه الحالة لا يطرح مشكل التكامل المشترك، حيث يتم تقدير نموذج VAR عند المستوى أي باستخدام البيانات الأصلية.

¹ Régis bourbonnais, op cit, p309.

- إذا كانت رتبة المصفوفة Π يرمز لها بالرمز (r) محصورة بين 1 و $(k-1)$ أي $1 \leq r \leq k - 1$ ، فإنه يوجد إذن علاقة r تكامل مشترك ويكون التمثيل بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM صحيحا ويكتب بالشكل التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \Gamma_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \alpha e_{t-1} + \varepsilon_t$$

في هذا النوع من النماذج لا يمكن تطبيق المربعات الصغرى العادية OLS بسبب وجود مشاكل التحديد لهذا ينبغي استخدام طريقة الإمكان الأعظم Likelihood Maximum.

2-4. نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (Vector Auto Regressive) VAR:

يعتبر Christopher Sims أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي في عام 1980، من خلال مقاله المعنون بـ Macroeconomics and Reality في مجلة *economica* فكان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني وبالتالي يرى Sims أن هناك قصور في نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي للأسباب سألفة الذكر، وقد نال هذا الأخير وزميله Thomas Sargent سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي، ويقترح في نموذجه معاملة جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدة الإبطاء الزمني نفسها¹.

*النموذج العام ل VAR: يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الانية التي يوجد في ظلها علاقات المتغيرات.

يتم إنشاء مجموعة من المتغيرات العشوائية الزمنية عن طريق نموذج VAR، إذا كان كل من هذه المتغيرات وفق علاقة خطية من قيمها الماضية وكذلك القيم الماضية للمتغيرات الأخرى من المجموعة مثال على ذلك متغيرين زمنيين عشوائيين X_{1t} و Y_{1t} يتم نمذجتهم عن طريق نموذج VAR وفق الصيغة التالية²:

$$\begin{aligned} X_{1t} &= \mu_1 + \rho_{11}X_{1t-2} + \rho_{12}X_{1t-2} + \mu_{1t} \\ X_{2t} &= \mu_2 + Y_{11}X_{1t-1} + Y_{12}X_{1t-2} + Y_{22}X_{2t-2} + \mu_{2t} \end{aligned}$$

ووفق الصيغة العامة يظهر لنا جليا أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع X_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع، نرى في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

¹ وليد اسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، مرجع سابق، ص: 265.

² Éric Dor, op.cit, p:208.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المطبقة على كل معادلة على حدا.

- اختبار السببية ل غرانجر **Granger Causality**:

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نة ع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، وقد قدم غرانجر هذا الاختبار سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر على الآخر، فعموما يمكن القول أن المتغير X و Y أحسن من التنبؤ الذي يعتمد فقط على ماض Y ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي¹:

$$E[y_t/y_{t-1}, x_{t-1}] \neq E[y_t/y_{t-1}] \quad (1)$$

$$E[y_t/y_{t-1}, x_t] \neq E[y_t/y_{t-1}, X_{t-1}] \quad (2)$$

$$v_3[y_t/y_{t-1}, x_{t-1}] \neq v_3[y_t/y_{t-1}] \quad (3)$$

حيث أن: X يتسبب في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (1)

X يتسبب في فوريا في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (2)

X لا يتسبب في فوريا في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (2)

v_3 تمثل مصفوفة تباين التغيرات لأخطاء التنبؤ.

3- الدراسة القياسية:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة السببية بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وأي فرضية تُدعم من الفرضيات المذكورة سابقا .

3-1. دراسة استقرارية المتغيرات:

يعتبر اختبار جذر الوحدة لديكي فولر دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريته، وعليه نقوم بادخال اللوغاريتم على المتغيرات وذلك لغرض تصحيح عدم التجانس الممكن تواجده بين المتغيرات، ثم نقوم باختبار استقرارية السلاسل باستعمال اختبار ديكي فولر المطور ADF ، وذلك للكشف عن جذور الوحدة.

بعد القيام باختبار ديكي فولر المطور على السلسلتين حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

السلسلة LR تمثل الإيرادات العامة.

السلسلة LDD تمثل النفقات العامة.

¹ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 277.

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>	
		LR	LDD
With Constant	t-Statistic	-3.2654	-3.9006
	Prob.	0.0262	0.0058
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2536	-2.4801
	Prob.	0.4438	0.3347
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.0370	3.7806
	Prob.	0.9999	0.9998
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(LR)	d(LDD)
With Constant	t-Statistic	-4.0727	-3.8491
	Prob.	0.0041	0.0068
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9632	-4.7635
	Prob.	0.0241	0.0036
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7477	-2.4988
	Prob.	0.0005	0.0147
		***	**

من خلال الجدول أعلاه وبمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وذلك عند كل نموذج، نجد بأن السلسلتين LR و LDD غير مستقرتين في المستوى، لكن السلسلتين DLR و DLDD مستقرتين عند الدرجة الأولى

$$R \rightarrow I(1), DD \rightarrow I(1)$$

وعليه فإن كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة متكاملان من الدرجة الأولى، ونستطيع القول أن هناك علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات، ومنه ننتقل لدراسة السببية بين متغيرات الدراسة.

3-2. دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لقرانجر (Granger) لكي نتأكد من مقارنة النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (05) : اختبار السببية لقرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 09/18/20 Time: 10:10

Sample: 1990 2019

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLR does not Granger Cause DLDD	27	1.54491	0.2356
DLDD does not Granger Cause DLR		4.54973	0.0228

من خلال نتائج اختبار سببية قرانجر في الجدول أعلاه ، نقارن القيمة الاحتمالية بمستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية في الفرضية الثانية، يعني أن النفقات تقسر الإيرادات، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من النفقات العامة باتجاه الإيرادات العامة، في حين نقبل الفرضية الصفرية في الفرضية الأولى، أي أنه لا توجد علاقة سببية من الإيرادات نحو النفقات العامة.

3-2-1. تحديد درجة التأخير:

نظرا لأهمية درجة التأخير في اختبار جذر الوحدة (p)، يتم الاستعانة بمعايير Akaike و Schwarz، بعد أن حصلنا على سلاسل مستقرة سنقوم الآن بتحديد درجة التأخير وقد تم أخذ أقصى درجة (p=1)، الجدول الآتي يلخص أهم النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (06) : اختبار درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LR LDD

Exogenous variables: C

Date: 09/18/20 Time: 10:18

Sample: 1990 2019

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-24.90988	NA	0.025163	1.993324	2.089312	2.021866
1	43.70566	121.9832*	0.000210*	-2.793012*	-2.505048*	-2.707385*
2	46.34365	4.298936	0.000234	-2.692122	-2.212182	-2.549411
3	50.03313	5.465900	0.000243	-2.669121	-1.997205	-2.469325

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

من خلال الجدول وبالاعتماد على المعايير Akaike و Schwarz نجد أن التأخير المقبول هو 1 (P=1)

3-3. اختبار التكامل المتزامن :

يكشف اختبار جوهانسون عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً وحيداً أو أكثر، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقاً من تقدير المعادلة بين المتغيرات وذلك باستعمال منهجية جوهانسن johansen، وعليه بتطبيق هذا الاختبار نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (07) : اختبار التكامل المتزامن ل جوهانسون

Date: 09/18/20 Time: 10:24
 Sample (adjusted): 1992 2019
 Included observations: 28 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: LR LDD
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.434035	20.79216	15.49471	0.0072
At most 1 *	0.159160	4.853917	3.841466	0.0276

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نلاحظ من نتائج اختبار الأثر أن القيم الاحتمالية أكبر من القيم الجدولية في الحالتين وذلك عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرض العدم، ونقول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، إذا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات العامة.

3-3-1. نموذج العلاقة طويلة الأجل: عند استعمالنا لطريقة (ols) وجدنا ان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء ومن أجل تفادي هذا المشكل انتقلنا إلى طريقة (FM-OLS)، والتي تستخدم لتقدير العلاقة طويلة الأجل مع مراعاة التجانس بين المتغيرات خلال هذه الفترة، و نقوم بحل مشكل الارتباط الذاتي، وتحيز المعلمات التي تعاني منها طريقة (OLS). وبما أن شرط التكامل المشترك محقق بينهما نستطيع تطبيق طريقة FMOLS. أعطت لنا النتائج التالية:

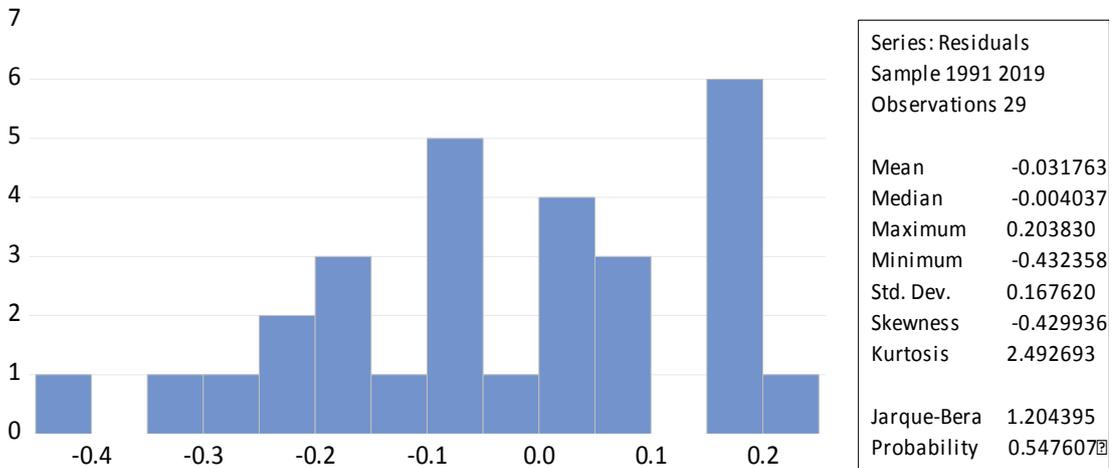
الجدول رقم (08): تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: LR
 Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
 Date: 09/18/20 Time: 10:39
 Sample (adjusted): 1991 2019
 Included observations: 29 after adjustments
 Cointegrating equation deterministics: C
 Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth
 = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDD	0.858314	0.041233	20.81627	0.0000
C	1.867324	0.602326	3.100188	0.0045
R-squared	0.966924	Mean dependent var		14.34189
Adjusted R-squared	0.965699	S.D. dependent var		0.938637
S.E. of regression	0.173841	Sum squared resid		0.815956
Long-run variance	0.053392			

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها حسب الجدول أعلاه نستطيع القول بأن: معلمتي النموذج مقبولتين لأن إحصائية *t-student* أكبر من إحصائية *t* الجدولة ، إذن المعلمتين معرفتين وتختلفان عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما فيما يخص معامل التحديد يمثل $R^2 = 0.9669$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جداً، بصيغة أخرى نقول أن النفقات العامة تفسر 96.69% من الإيرادات العامة، كما أن النموذج يضمن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء من أجل التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي وباستعمال اختبار (Jarque- Bera)، وجدنا أن قيمة الاختبار تساوي إلى 1.204 وهي غير معنوية عند 5% وهذا يدعم فرض أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل (09): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



ومنه التقدير من الناحية الإحصائية مقبول.

وبما أن النفقات العامة والإيرادات العامة يتحقق بينهما التكامل المشترك، وقيمة الميل الحدي للنفقات موجب وأقل من الواحد $0.82 < 1$ نستطيع القول بأن النفقات العامة للحكومة الجزائرية مبالغ فيها نسبة إلى الإيرادات العامة.

3-3-2. تقدير النموذج قصير الأجل باستعمال ECM:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية للنفقات العامة والإيرادات العامة، هم سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى، نمر إلى الخطوة الثانية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM أو ما يعرف بتقدير العلاقة قصيرة الأجل، والنتائج المتحصل عليها جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم (09) : تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: DLR
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 11:10
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.053482	0.026655	2.006487	0.0557
DLDD	0.338317	0.130465	2.593167	0.0157
ECM(-1)	-0.399953	0.129729	-3.082988	0.0049
R-squared	0.403723	Mean dependent var		0.110773
Adjusted R-squared	0.356021	S.D. dependent var		0.137927
S.E. of regression	0.110684	Akaike info criterion		-1.463317
Sum squared resid	0.306274	Schwarz criterion		-1.320581
Log likelihood	23.48644	Hannan-Quinn criter.		-1.419682
F-statistic	8.463420	Durbin-Watson stat		1.816973
Prob(F-statistic)	0.001560			

تشير نتائج تقدير منهجية تصحيح الخطأ الواردة في النموذج أعلاه إلى أن معامل ECM إشارة سالبة (-0.4) وهو مقبول احصائياً عند مستوى الدلالة (5%)، حيث يقيس سرعة التكيف بين الأجل القصير والطويل، ويعمل على تصويب الفروقات بين المتغيرات بنسبة 40%، وذلك من أجل عكس العلاقة في الأجل الطويل والقصير والربط بينهما. ومن أجل معالجة الانحرافات من المدى القصير إلى المدى الطويل نحتاج إلى سنتين ونصف تقريبا $(2.5 = 0.4/1)$.

خلاصة الفصل الثالث

ألقينا من خلال هذا الفصل الضوء على الدراسة التحليلية لإيرادات والنفقات العامة للجزائر في الفترة 1990-2019 بالاعتماد على الدراسة النظرية، ودعمنا هذه الدراسة بدراسة أخرى باستخدام أدوات قياسية حديثة، التي أثبتت أنه من خلال اختبار العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر، وجدنا أن هذه العلاقة تدعم فرضية فريدمان Friedman أي أولوية الإيرادات على النفقات، وهو ما أثبتته اختبار السببية لغرنجر Granger، والذي أكد اتجاه السببية من الإيرادات نحو النفقات العامة، في حين أكد اختبار جوهانسون Johnson على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات العامة، أما نموذج تصحيح الخطأ ECM فأكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبلغت نسبة التصحيح للنفقات العامة في الأجل القصير 40%، وعليه تؤكد بأن النفقات العامة تتزايد بشكل أسرع من الإيرادات العامة، وهذا ما قد يجعل من العجز المالي في الجزائر مستداما.

خاتمة

كون الاستدامة المالية تركز على تلبية الاحتياجات التمويلية الحكومية بصورة مستمرة ومستدامة، على نحو يمكّن الحكومة من المضي قدماً في الإنفاق على الخدمات العامة والإيفاء بالتزاماتها المالية بما يضمن الإنصاف بين الأجيال في تحمل الأعباء المالية والاستفادة من المزايا المالية، وكون إصدار سندات الدين العام أو الاقتراض السندي أحد الآليات التي يمكن أن تلجأ لها الدولة لتغطية الاحتياطات التمويلية في حالة عجز الإيرادات على تلبيتها، وباعتبار أن هذه العملية يجب أن تكون في إطار استراتيجية عامة لإدارة الدين العام تضمن عدم تحميل الأجيال المستقبلية أعباء القرارات المالية المتخذة حالياً، فإفراط الحكومات المتعاقبة في الإنفاق العام الذي يسبب نمو في مستويات الدين العام في الوقت الحالي، سيمثل عبئاً على المالية العامة للدولة في المستقبل ومن ثم ستتحمل الأجيال القادمة الجانب الأكبر من أعبائه، ما يؤثر سلباً في مستويات رفاهيتهم نتيجة تحمل أعباء لم يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بها، بل ربما لو يستفيدوا منها أساساً، وذلك حينما تذهب منفعة هذه الديون بالكامل إلى الجيل الحالي.

النتائج:

- لا تقتصر الاستدامة المالية على ضمان تجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال في الأعباء والعوائد، بل تتعداه إلى الاستمرارية في سياسات الإيرادات والنفقات الحالية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهذا ما يؤكد بشكل جزئي صحة الفرضية الأولى.
- التوازن بين الإيرادات والنفقات يعد أمراً ضرورياً، لا سيما حينما تكون مخاطر التعرض إلى الصدمات عالية والتي قد تقضي إلى مستويات من الدين العام غير قابلة للاستدامة.
- تقييم مدى تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر وبناءً على الدراسة التطبيقية و عملية التحليل القياسي وباعتبارها دولة نفطية بامتياز، خلصنا من خلال هذا البحث أن الجزائر في وضع مالي غير مستدام وقابل للصدمات التي تمثل التقلبات النفطية المتتالية.
- السياسة المالية في الجزائر على مسار غير مستدام يمكن أن يقود إلى وضع مالي صعب وأقل رفاهية.
- عجز الموازنة العامة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.
- تسعى الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة، حيث انخفضت نفقات الميزانية سنة 2018 مقارنة بعام 2019 بنسبة 18.60%، وانخفاض ميزانيتها التسيير والتجهيز بنسبة 28.96% و 11.44% على التوالي سنة 2019، ثم زيادة الضرائب حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19%، بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود .. و سلع أخرى.

التوصيات:

- القيام ببرامج توعوية للمواطنين لإبراز دورهم الهام في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الالتزام بدفع الضرائب وتوضيح المسؤولية القانونية بحق المتهربين.
- يتوجب على الحكومة الجزائرية العمل على تحسين إيراداتها المحلية.
- الحاجة إلى إجراء إصلاحات واسعة النطاق لتحفيز تنويع الصادرات، وهو أمر حيوي لضمان الاستدامة المالية والحد من التعرض للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار النفط، ويتعين أن تركز الإصلاحات المالية في الجزائر على تنويع الإيرادات العامة بعيداً عن الإيرادات النفطية، وتحسين القدرة التنافسية.
- المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط والغاز لعكس اتجاه الانخفاض في إنتاج النفط والغاز وتوسيع الإستكشاف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

- ابراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.
- أبو مدللة، سمير، العجلة، مازن، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 2003، المجلد 21، العدد 1.
- أحمد قباجة ، موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2012.
- أعاد علي حمود، "المالية والتشريع المالي"، كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1989.
- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999.
- حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (درجة الماجستير: اقتصاديات التنمية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، شباط 2014م.
- حسين مصطفى حسين، " المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة ، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- دردوري لحسن ، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة الباحث، جامعة بسكرة الجزائر، العدد الرابع عشر، 2013.
- الدكتور منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، كلية القانون جامعة الفاتح، ليبيا، 2004.
- رفيق شرياق، "ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية"، المؤتمر الوطني "الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية، الوادي، الجزائر، 2016.
- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة 1992.
- رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000.
- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1964.
- زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة" ، دار الفتح للنشر ، القاهرة ، 2003.
- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 18، العدد: 68.
- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
- شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.

- صندوق النقد الدولي، قسم الشؤون الخارجية لصندوق النقد الدولي: المذكرة الفنية تحت عنوان "مؤشرات قابلية التأثر (Vulnerability Indicators)" ، 30 ابريل سنة 2003 م
 - ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018.
 - عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،1983.
 - العايب عبد الرحمان و بن عبد الله أسماء، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
 - عبد الله الشيخ، محمود طاهر، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992.
 - عبد الرحمان الأحمد عبيد: مبادئ التنبؤ الإداري، النشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003 ،ص 183.
 - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة حالة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ط2، 2001.
 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي، الدرا الجامعية، الإسكندرية، ط2 ، 2000 .
 - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (مجموعة النيل العربية، ط 1، القاهرة 2002).
 - عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، لبنان، 1977.
 - علي لطفي، "المالية العامة، دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
 - عمرو محمد محمود سليمان ، إدارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الإستدامة المالية إلى مفهوم الإستدامة الاقتصادية ، بحث منشور ، كلية التجارة و إدارة الأعمال/ قسم الإقتصاد ، القاهرة 2010.
 - العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق،1993.
 - عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيان، الأردن، 1998.
 - فتحي خن، استراتيجيات ادارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الشعبة العلوم الاقتصادية تخصص ادارة اعمال و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018.
 - فليح حسن خلف، المالية العامة ، الطبعة الأولى جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
 - القانون المالي، المجلد السادس، علم الفقه، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 2007.
 - كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2014.
 - كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 2007.
 - مجدي محمود شهاب، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
 - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988 .
- المجلات:
- محمد الدليمي، "اتجاهات الإنفاق العام"، مجلة آفاق إقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية، 2003.

- محمد الصغير بعلي، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة، عمان، 2012، ص17.
- محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- محمد طاقة، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2007 .
- محمد عبد الحليم عمر، الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر، مقدم إلى الندوة: "إدارة الدين العام" 27 شوال 1424هـ - 21 ديسمبر 2003 م .
- محمد يسرى حسن عثمان، اقتصاديات المالية العامة، طبعة أولى، دون دار النشر، مصر، 1996 .
- مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.
- المعهد العربي للتخطيط، إدارة الديون الخارجية، اعداد بلقاسم العباس، مجلة جسر التنمية، العدد 30، 2004.
- منظمة Debt Relief International : "النواحي الأساسية لتحليل استدامة الدين"، 2007 (Key Aspects of Debt Sustainability Analysis)
- النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، لعام 2004 و 2008.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- وليد اسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

المراجع باللغات الاجنبية

- ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au maroc", politique financiere et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998.
- Ben daass zohir ,rakoub narimen ,les cahiers du cread ,Algerie ,n 2,2018 .
- Ben.E, charles.Land Jason.C, Fiscal Policy Lessons for Alberta's new government from other NDP governments, the Fraser Institute, Canada, 2015.
- Blanchard, olivier, «Suggestions for a new set of fiscal indicators. », OECD working paper, 1999, No.79.
- Bourbonnais Régis, économétrie- cours et excercices- Edition Dunod, 9eme édition, paris,2015.
- Buitert, Willem.H , and Jonathan Eaton. "Policy ... Exchange Rate Management under Uncertainty",1985..
- Calvo.A, Izquierdo.A, Talvi.E, Sudden stops, the real Exchange Rate, and Fiscal Sustainability, Argentina, 2003.
- Damodar.N, 1995, Basic econometrics, Edition MC Craw - Hill, Canada, 3^{ème} édition, p 719
- Damodar.N, Gujarati, Basic Econometrics, 5 edition, the McGraw-Hill companies, ,Belgium.

- Enrique cosio-pascal. Audit of public debt. Introduction and institutional framework, New York, 2006.
- Éric Dor, économétrie cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaire, direction de collection: Roland Gillet, Paris,2004..
- Helmut. L and Markus. K, APPLIED TIME SERIES ECONOMETRICS, Cambridge university press, UK,2004,
- International Monetary Fund .Public sector debt statistics : guide for compilers and users, 2011.Washington.
- international organization of supreme audit institutions, Debt indicators, INTOSAI conference20, Johannesburg.
- kenan aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University, 2015.
- Prof.Hossam.H.E, Green sustainability buildings in middle-east as resources for energy conservation and less maintenance, Effat university, jeddah, Saudi Arabia, 2015.
- Schadler, S.(Ed), IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements, Part 2: Background papers(vol.2). International monetary fund, 1995.
- Sturm.M, Gurtner.F, Gonzalez.J, Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues (Occasional paper series 204), Frankfurt/Main: ECB.2009.
- Talvi.E, C.Végh: The fiscal policy sustainability: a basic frame work, Washington, 1998.

المواقع الالكترونية:

- Smriti chand. Public Debt: 6 Major Forms of Public Debt – Explained!.in Link : [https://www.yourarticlelibrary.com/debts/public-debt-6-major-forms-of-public-debt-explained/26311/\(16:16 2020/09/10:تاريخ الإطلاع\)](https://www.yourarticlelibrary.com/debts/public-debt-6-major-forms-of-public-debt-explained/26311/(16:16%2020/09/10:تاريخ%20الإطلاع))
- Smriti chand Following Ratios May Be Estimated In Studying the Burden of Public Debt- In link: <https://www.yourarticlelibrary.com/debts/following-ratios-may-be-estimated-in-studying-the-burden-of-public-debt/26318/>
- <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09644010903063669>

ملاحق

الملحق رقم (1): الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 1990 - 2019

السنوات	العجباة البترولفة السنفوات	الإفراءاء العاءفة الإفراءاء العفر ء العجباة البترولفة السنفوات	الإفراءاء العاءفة الإفراءاء العفر ء العجباة البترولفة السنفوات	نفقات التسففر	نفقات التءهفء	رففء المفرانفة	الإفراءاء	النفقات
1990	76 200	81 090	5 200	88 800	47 700	16 000	152 500	136 500
1991	161 500	106 200	4 700	153 800	58 300	36 800	248 900	212 100
1992	201 300	109 100	6 400	247 600	72 600	-108 267	311 864	420 131
1993	185 000	126 100	9 000	282 300	101 600	-162 678	313 949	476 627
1994	257 700	163 200	13 300	344 723	117 172	-89 148	477 181	566 329
1995	358 800	233 200	8 000	444 425	144 660	-147 886	611 731	759 617
1996	519 700	290 500	14 600	550 596	174 013	100 548	825 157	724 609
1997	592 500	313 900	20 200	643 500	201 600	84 100	926 668	845 196
1998	425 900	329 800	18 900	664 100	211 900	-108 300	774 511	875 739
1999	588 300	314 800	43 600	774 700	187 000	-16 500	950 496	961 682
2000	1 213 200	349 500	15 400	838 900	339 200	400 000	1 124 924	1 178 122
2001	1 001 400	398 200	90 300	798 600	522 400	184 500	1 389 737	1 321 028
2002	1 007 900	482 900	112 200	975 600	575 000	52 600	1 576 684	1 550 646
2003	1 350 000	519 900	96 500	1 138 100	628 100	200 400	1 525 551	1 690 175
2004	1 570 700	580 400	72 100	1 251 100	640 700	337 900	1 606 397	1 891 769
2005	2 352 700	640 400	83 800	1 245 100	806 900	1 030 600	1 713 992	2 052 037
2006	2 799 000	720 800	119 700	1 437 900	1 015 100	1 186 800	1 841 925	2 453 014
2007	2 796 800	766 700	116 400	1 673 900	1 434 600	579 300	1 949 050	3 108 569
2008	4 088 600	965 200	136 400	2 217 700	1 973 300	999 500	2 902 448	4 191 051
2009	2 412 700	1 146 600	115 800	2 300 000	1 946 300	- 570 300	3 275 362	4 246 334
2010	2 905 000	1 287 400	182 800	2 683 800	1 829 000	-133 200	3 074 644	4 466 940
2011	3 979 700	1 527 100	283 300	3 879 200	1 974 400	-63 500	3 489 810	5 853 569
2012	4 184 300	1 908 600	246 400	4 782 600	2 275 500	-718 800	3 804 030	7 058 173
2013	3 678 100	2 031 000	248 400	4 131 500	1 892 600	-66 600	3 895 315	6 024 131
2014	3 388 400	2 091 900	258 500	4 494 300	2 501 400	-1 275 300	3 927 748	6 995 769
2015	2 373 500	2 354 700	374 900	4 617 000	3 039 300	-2 553 200	4 552 542	7 656 331
2016	1 781 100	2 422 900	838 200	4 591 400	2 792 200	-2 341 500	5 011 581	7 297 494
2017	2 127 000	2 630 000	1 020 000	4 677 200	2 605 400	-1 284 800	6 047 885	7 282 630
2018	2 349 700	22 648 500	1 139 500	4 670 300	3 228 800	-1 585 100	6 313 959	7 899 061
2019	2 186 300	2 328 900	864 000	4 136 000	2 293 573	-895 421	5 534 099	6 429 520